

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٤٩

الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي (أوروغواي)

في الأمم المتحدة والذي أود أن أشيد به لتفانيه في النهوض بالنضال ضد الفقر وضد أشكال الحرمان الأخرى التي ابتليت بها الشعوب الأفريقية". (A/53/PV.7، الصفحة ٢٠)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/53/419)

واليوم في تمام الوقت الذي ندعى فيه للنظر في مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية - يكون ذلك البيان ذا أهمية خاصة. ولا يمكن لهاتين المؤسستين بأفكارهما النبيلة للغاية عن ضمان السلام أن تتعارضا بل يجب أن تكمل كل منهما الأخرى. وبلا فخر نقول إن التعاون الحالي بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يسجل رغم ذلك مستوى رفيعا ومع هذا فمناز البداية كانت علاقات هاتين المنظمتين تركز على وجود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا وما تبع ذلك من إنشاء بعثة مراقبين تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوركينافاسو الذي سيتكلم باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد ريفاندو (بوركينافاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تحدث الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في بيان أمام الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة فقال،

وأدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا مفيدا كأول عنصر في هذا التعاون، وخاصة تنفيذها برامج في مجالات النقل والاتصالات خلال عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في أفريقيا، وكذلك في مجالات العلم والتكنولوجيا والتجارة ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال فقد أسهمت اللجنة في إعداد خطة عمل لاغوس التي تأتي تلخيصا

"إن الحكومات والشعوب الأفريقية ليست وحدها في نضالها وجهودها اليومية للإفلات من قبضة التخلف. وهي تعرف كيف تعول على الدعم مخلص من أصدقائها. وهذا يتضمن النظام التنفيذي للتنمية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الدبلوماسية الوقائية، ستكون موضع تقدير عظيم. فغني عن القول أن الإدارة المالية واللوجستية للأزمات تشكل عبئا مهولا على اقتصاداتنا الضعيفة. وفي نفس المجال أيضا، قد يكون من المستصوب أن يبعث الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا عنه إلى كل الاجتماعات الأفريقية التي تتناول تسوية النزاعات. فهذا النهج سيمكن على نحو أفضل، وبشكل مباشر وبمزيد من التعمق، من فهم المسائل التي تنطوي عليها بعض القرارات الأفريقية. وكمبادرة جاءت في حينها تماما، أشير هنا إلى أن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وجه الدعوة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أو ممثله، للمشاركة في الاجتماع القادم المزمع عقده في واغادوغو في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل بشأن النزاع بين أثيوبيا وأرتيريا.

ومن الواضح أن أفريقيا التي وقعت في شرك مشاكل العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، تعول كثيرا على التعاون مع نظام الأمم المتحدة التنفيذي من أجل تأمين تنميتها.

ومع ذلك، ما الذي يمكن أن نتوقعه من الأمم المتحدة؟ بالنسبة للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية بالمعنى الحر في لهذه العبارة، سيكون من المضجر أن نعيد سرد ما يمكن أن نتوقعه أفريقيا من الأمم المتحدة سواء من حيث تعبئة الموارد أو تخفيف الديون أو الإعفاء منها - فقد نوقشت كل هذه الأمور باستفاضة في سياق النظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفريقيا، وفي المناقشة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

أما النهج الجديد الذي أقترحه، فهو بالأحرى تحديد نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في مجال وضع استراتيجية ومنهجية للتنمية. والأفكار التي تتبادر إلى ذهني هي كالتالي. أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تعيد الأمم المتحدة تكييف نهجها تجاه أفريقيا - أي أن تتحاشى قدر الإمكان اتباع نهج سطحي لمساعدتنا، وأن تلجأ، بدلا من ذلك، إلى التحليل الموضوعي الحقيقي، وأن تأخذ في الحسبان واقعنا الخاص. وفي هذا الصدد، أذكر أن الأمين العام نظم في الآونة الأخيرة اجتماعا رفيع المستوى كان معظم حضوره من القادة الأفارقة، وذلك لدراسة تقريره عن الحالة في أفريقيا. ولا شك أن الاستنتاجات التي خلص إليها هذا الاجتماع، فضلا عن الاقتراحات المقدمة في الجمعية العامة، ستكون حاسمة في التعرف على حلول لمشاكل الديون وترشيد الموارد

حقيقيا لاستراتيجية أفريقيا للتنمية الداخلية والمعتمدة على الذات.

وأود أيضا أن أبرز الأعمال المجدية جدا التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكاتبه الأفريقية وكذلك أعمال الوكالات المتخصصة من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. كما لا يسعني إلا أن أذكر مفضوية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

ونحن نشهد هذه الأيام كيف أن العلاقات بين المنظمتين بدأت تتخذ طابعا مؤسسيا حقيقيا، في شكل اجتماعات دورية ومشاورات بين الأمينين العامين، وتبادل المعلومات، وتنسيق العمل، وبرامج تعاونية.

أما من ناحية العلاقات المؤسسية، فإن الشائبة الوحيدة التي ما زالت تشوب هذه العلاقات، هي التقييد الذي يمليه المركز الرمزي الممنوح للبعثة المراقبة عن منظمة الوحدة الأفريقية هنا في نيويورك، وبالتالي فإننا ندعو إلى توسيع حقوقها لتمكينها من تأدية وظيفتها على النحو الواجب. وهذا التعاون، بقدر ما هو محمود وملمس، لا يزال بحاجة إلى أن يتعزز في ضوء التحديات الهائلة التي تواجه العالم اليوم. فالأمم المتحدة يمكنها، مثلا، أن تضاعف تعاونها من خلال مراعاة الأولويات التي حددها مؤتمر القمة الرابع والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي مجال حفظ السلام، دعا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية الأمم المتحدة إلى

"المساهمة... ليس فقط في تعزيز هيكل آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها في أفريقيا، بل أن توفر لها أيضا الدعم التقني واللوجستي، ما دمتنا في نهاية الأمر نتشاطر مثلا أعلى واحدا، ألا وهو أن نضمن لعالمنا الأمن والسلام اللازمين لتنميته وإزدهاره". (المرجع نفسه)

ومن هذا المنظور، لا شك أن مساهمة الأمم المتحدة في صندوق السلام الذي أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية في آذار/ مارس ١٩٩٣، وبصفة أساسية لتوطيد جهود

أهمية إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالحوار الجاري بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهدف إقامة أواصر أوثق بينهما من أجل تعزيز قدراتهما المشتركة في مجال منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، وكذلك من أجل تنسيق جهودهما في هذا الصدد، وبالذات من خلال الاجتماعات التي عقدها الأمينان العامان وكبار مستشاريهما في أديس أبابا وفي نيويورك في وقت سابق من هذا العام.

في غضون السنة الماضية ازداد عدد الصراعات العنيفة في أفريقيا، وبعضها ظهرت منه دلائل مزعجة على التدهور. ولا تزال الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان، ومحنة اللاجئين، والكرهية العرقية، والاتجار بالسلاح، تعد ضمن المشاكل الأساسية التي تثير القلق على الصعيدين الإقليمي والدولي. والاتحاد الأوروبي، مع تشديده على المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، يرى من الأساسي أن تضطلع البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية بدور قيادي في مجال منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١١٩٧ (١٩٩٨)، الذي يستهدف دعم المبادرات الإقليمية في أفريقيا، وكذلك تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ميدان منع الصراعات وصون السلام. ونأمل في أن يسهم التنفيذ السريع للعديد من العناصر الواردة في ذلك القرار، في زيادة تعزيز الأواصر بين المنظمتين. ونرحب أيضا ببيان رئيس مجلس الأمن، المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام (S/PRST/1998/28)، والذي أعرب فيه المجلس عن التزامه بمسؤولياته بالنسبة لأفريقيا، وأكد فيه من جديد، في جملة أمور، أن تعزيز قدرة أفريقيا على المشاركة في جميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما فيها العناصر العسكرية والإنسانية والشرطة والعناصر المدنية الأخرى، يشكل أولوية رئيسية.

إن منع نشوب المنازعات في أفريقيا وحلها من أولويات الاتحاد الأوروبي ونحن ملتزمون بالعمل في شراكة مع أفريقيا لتأمين السلم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن ملتزمون بسياسة مناصرة تركز

البشرية وتعبئة الموارد المالية، وما إلى ذلك. وهذا النوع من المبادرات يستحق أن يحظى بكل تشجيع.

ومن هنا، يصبح بوسع الأمم المتحدة، وبفضل مؤسساتها المتخصصة، أن تعين أفريقيا على مراعاة البعد الثقافي لتنميتها، حيث أن التنمية بالنسبة للمجتمع الأفريقي تعني ضمنا القدرة على استيعاب الابتكارات والتغييرات، على نحو ما شهدناه في حالة البلدان الآسيوية. وهذا الشرط الأخير أيضا يفترض سلفا دعم الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز تنمية الموارد البشرية، بما أن الإنسان هو محور أي تنمية.

والأمم المتحدة، بخبرتها الواسعة وموظفيها الأكفاء يمكنها أن تساعد البلدان الأفريقية في إرساء بيئة سياسية وقانونية تفضي إلى التنمية. وبتخاذها تدابير تشجع على نزع السلاح، يمكنها أن تساعد أفريقيا على إعادة توجيه بعض نفقاتها العسكرية نحو احتياجاتها الإنمائية.

ومع ذلك، فإن التعاون الملموس الذي تنتظره منظمة الوحدة الأفريقية بتوق شديد من الأمم المتحدة في المستقبل القريب، هو أن تدعم بشكل تلقائي ومكثف عقد اجتماع القمة الاقتصادي لعام ١٩٩٩. والأمين العام ملتزم فعلا بهذا الموضوع. وليس هناك أدنى شك في أن ذلك الاجتماع البالغ الأهمية سيزيد من توطيد وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بما يعود بنفع أعظم على الشعوب الأفريقية والبشرية جمعاء.

السيد سوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ فضلا عن أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي - أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، أعلنت تأييدها لهذا البيان.

أولا، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقرير الذي قدمه في إطار بند جدول الأعمال الذي ننظر فيه الآن. وهذا التقرير، إلى جانب وثيقته التاريخية التي تناول فيها أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، والتي أتاحت لنا الفرصة لمناقشتها قبل أسبوعين، يبرز

أجل تحقيق نتائج ناجحة. وسوف يتيح مؤتمر القمة فرصة فريدة لمناقشة المواضيع السياسية والاقتصادية ذات الأهمية المشتركة على أعلى المستويات السياسية.

ويولي الاتحاد أهمية كبيرة لما يجريه من اتصالات منتظمة وحوار منتظم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، ونحن نعمل على تعزيز حوارنا مع هيئات من بينها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في شرقي أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا. وقد استمر التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في التقدم وأقيم حوار شامل في مجالات مختلفة من التعاون. وسوف يعقد المؤتمر الوزاري الثالث بين الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في فيينا في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسيستعرض التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي منذ عام ١٩٩٤، ويحدد أولويات التعاون في المستقبل.

إن أفريقيا، وخاصة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقف في مفترق الطرق. فمن جهة، نلاحظ بوادر هامة للتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ ومن جهة أخرى تنتشر المنازعات العنيفة على أجزاء من القارة وتهدد بالتصاعد الى حروب إقليمية مفتوحة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد قلقه العميق لما يبدو من تزايد عدم الاستقرار رغم ما يبذل من جهود هامة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي. ويجب وقف هذا الاتجاه المنحدر، على ما يبدو، ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها للسعي الى حلول سلمية. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بشدة أن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عامل أساسي في تحسين فرص التوصل الى تسويات دائمة.

وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، نؤيد كل التأييد الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك جهود زعماء المنطقة والشخصيات الأخرى المعنية، الرامية الى عودة السلام في المنطقة وتعزيز المصالحة الوطنية. ونواصل دعمنا لفكرة عقد مؤتمر دولي، في الوقت المناسب، في ظل رعاية مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبدعم من جميع الدول في المنطقة، لمعالجة الأسباب الأساسية للنزاعات في المنطقة، ضمن نهج شامل. وسوف يواصل السفير الدو ايلو، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى، والذي مدد الاتحاد الأوروبي

الاهتمام على منع نشوب المنازعات العنيفة في مرحلة مبكرة، وعلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع مع استعمال كامل نطاق أدوات السياسة المتاحة. وهذه الأهداف واردة في الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي حول منع المنازعات في افريقيا وحلها - الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٩٧. وفي هذا السياق، يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، اعتمد الاتحاد الأوروبي الموقف المشترك بشأن حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم السليم في افريقيا. وهذا الموقف المشترك يعطي أولوية عالية لوضع نهج إيجابي وبناء بغية دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمجموعات دون الإقليمية والبلدان المنفردة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم السليم في افريقيا.

لقد أنشأ الاتحاد آلية للتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية نود زيادة تطويرها. وسوف نعزز الحوار مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية حول الإمكانيات المحددة لدعم جهودها في مجالات، من بينها، الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام والوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والمجتمع التعددي، والمؤسسات والممارسات الديمقراطية وثقافة التسامح.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، بادرت البلدان الأفريقية بعدة إصلاحات تستهدف تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولكن آليات حل وإدارة حالات التوتر والخلاف تحتاج الى تدعيم. فمنع المنازعات وإدارتها يتطلب وجود مجتمع مدني تعددي قائم على الحوار والربط الشبكي بين المجموعات ذات المصالح المختلفة، وهي نظم سياسية قائمة على التعاون وليس على المواجهة، فضلا عن سيادة القانون لحماية المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. والاتحاد الأوروبي مستعد أيضا لزيادة تعاونه مع منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء فيها في هذه المجالات.

ونرحب بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها المعقودة في أوغادوغو، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، لاقتراح الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ونعمل جديا على التحضير لمؤتمر القمة من

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود منظمة الوحدة الأفريقية الرامية الى تحقيق تسوية، عن طريق التفاوض، للنزاع على الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. ونحث الطرفين على بذل قصارى جهدهما في سبيل حل سلمي.

كما يحث الاتحاد الأوروبي الأطراف في غينيا - بيساو على مواصلة المفاوضات، في ظل الوساطة المشتركة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، للتوصل الى حل سلمي للنزاع. وفيما يتعلق بسيراليون، ندين بشدة الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات التمرد. ونشجع حكومة سيراليون على بذل كل ما في وسعها لتشجيع عملية السلام والمصالحة في ذلك البلد. وفيما يتصل بالنزاع في الصومال، الذي تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح، خاصة بين المدنيين، ما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق لعدم قدرة زعماء الصومال على التفاوض على تسوية سلمية لنزاعاتهم.

لقد حان الوقت لتركيز اهتمامنا على التنمية المستدامة في أفريقيا التي تظل تحديا هاما يجب أن تواجهه القارة الافريقية. ومن المشجع أن نلاحظ أن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية قد اضطلع بإصلاحات شاملة لسياساتها الاقتصادية وللقطاع العام، وإننا تمكنا مؤخرا من ملاحظة بوادر الانتعاش الاقتصادي بعد عقدين من التدهور. وبالرغم من أن هذا الاتجاه الإيجابي، بصورة عامة، قد يخفى أوجه تفاوت كبيرة بين البلدان الافريقية وإنه يبقى ضعيفا أمام الصدمات الخارجية والداخلية، فإنه يدعو الى التفاؤل.

وفي الوقت نفسه، تظل مكافحة الفقر المتفشي في أفريقيا تمثل تحديا من التحديات الحاسمة في عصرنا. وينبغي، في هذا السياق تعجيل النمو الاقتصادي، ويجب أن تكفل البرامج الإنمائية أن يكون أول المستفيدين من هذه البرامج أفقر المجموعات السكانية. ويجب أن تكون التنمية البشرية والاجتماعية مركز سياسات الاقتصاد الكلي وتصميمها وتنفيذها.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بمكافحة الفقر وتحقيق هدف خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. والاتحاد، بوصفه الجهة المانحة الرئيسية لأفريقيا، حيث يسهم بثلاثي إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وبوصفه أكثر الأسواق انفتاحا لهذه البلدان،

ولايته حتى ٣١ تموز/يوليه من العام المقبل، العمل، كئيب، مع المنظمات والشخصيات المعنية بالأمر.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق بشأن الأزمة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والخطر الذي يمثله أي تصاعد للنزاع بالنسبة للمنطقة ككل. ونؤيد مبدأ السيادة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها ووحدة أراضيها، ونطلب وقف التدخل الخارجي، في هذا السياق. ويجب أن تستخدم الحكومات نفوذها لتحقيق تقدم في قضية السلام. فلا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع، وناشد الأطراف أن توافق على وقف فوري لإطلاق النار. ونرحب بالمبادرات الأفريقية الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية عن طريق التفاوض يقبلها جميع مواطني الكونغو. ونقف على استعداد لمساعدة الحوار السياسي ودعم أي خطة للتفاوض تحصل على موافقة جميع الأطراف المعنية، من خلال أمور، من بينها، المساعدة المقدمة من المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى. ويحث الاتحاد بقوة الأطراف في النزاع على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. والامتناع عن أعمال العنف بدون تمييز، لا سيما ضد المدنيين والرعاية وأعمال التحرش العرقية. ونحث الأطراف على تأمين وصول المساعدة الإنسانية بأمان ودون عائق.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بفزع عميق إزاء التدهور الحاد في الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا التي تهدد بعكس مسار عملية السلام وتحولها الى مواجهة عسكرية كاملة. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق سلم دائم في أنغولا إلا بالامثال الكامل لبروتوكول لوساكا الذي يبقى، مع "اتفاقات السلام" (Acordos de Paz) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أهم أساس لعملية السلام. وعلى قيادة يونيتا أن تفي فوراً ودون شروط بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. وعليها أن تتخلى عن كل طموح عسكري وأن تمتنع عن التسلح من جديد وأن تنفذ التسريح الكامل، وأن تتحول من منظمة عسكرية الى حزب سياسي مدني، في نهاية المطاف. وعليها، تسمح ببسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد. ويتخذ الاتحاد الأوروبي جميع التدابير من أجل التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا ويحث جميع الدول وأن تحذو حذوه من أجل تشجيع اتحاد يونيتا على الوفاء بالتزاماته.

الأفريقية لها ميزة مقارنة في المساعدة على منع وإدارة وحل الصراعات في قارتنا، أفريقيا. إن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أقرب إلى حالات الصراع في القارة، ولذلك تتفهم أسباب الصراعات الأفريقية تفهما أكبر، وتنحو إلى التحلي بإرادة سياسية أقوى لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية.

لقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها تحاول جاهدة النهوض بعلاقات أفضل قوامها روح التفهم وحسن الجوار داخل الدول الأعضاء وفيما بينها. كذلك سعت المنظمة سعياً حثيثاً إلى منع الصراعات وتحقيق الحل السلمي للصراعات المحلية، عاملة عن كثر في الوقت نفسه مع مجلس الأمن الدولي. وفي الأعوام القليلة الماضية، جرى الاضطلاع بالكثير لمواصلة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبخاصة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، وهي مجالات هامة بالنسبة لتوقعات منع الصراع في أفريقيا.

إن مفتاح صون السلم والأمن في أفريقيا، وربما في أماكن أخرى من العالم يكمن في منع الصراع. إلا أنه لا يزال يشكل تحدياً ضخماً للمنظمات الإقليمية، كمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك للأمم المتحدة. ذلك أنه بدون يقظة مطلقة يمكن أن نغفل بسهولة ملاحظة الإشارات المبكرة للخطر الذي يوشك أن يقع. وبهذا الوعي طورت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وواصلتا تحسين مؤشرات مشتركة للإنذار المبكر والتدريب المشترك للعاملين في مجال منع الصراعات.

والدبلوماسية الوقائية، ونزع السلاح في مجال الأسلحة الصغيرة، والوزع الوقائي للقوات في مناطق التوتر الساخن، كلها مجالات يجري استكشافها والنظر فيها بجدية في جهد لاستمرار تدعيم التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وحيثما يتفاقم الصراع إلى عنف تتدخل منظمة الوحدة الأفريقية بالتشاور مع الأمم المتحدة، لمنع استمرار تصعيد الصراع، باستخدام مرافق حفظ السلام التابعة لها. وتجري ممارسة هذا النهج في بعض الأحيان من خلال التجمعات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ملتزم بتجديد اتفاق الشراكة مع البلدان الأفريقية، وبلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وبتمويل اتفاقية لومي إلى إطار أحدث وأكفأ للتعاون الذي سيظل وثيقاً وهاماً في القرن الحادي والعشرين.

وأفريقيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة بيئة تساعد على استدامة التنمية وتكفل الرفاه. وعلى كل حكومة أن تأخذ الحكم الرشيد مأخذ الجد، فتكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتدعيم نشر الديمقراطية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تبذل قصارى جهدها لتعيش في بيئة تسودها علاقات حسن الجوار.

ختاماً، أود أن أؤكد تقديرنا العظيم للدور الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية في تقرير مسؤولياتها وتحديد رؤية مشتركة لمستقبل القارة الأفريقية. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، ونشجع تعزيز صلاتها مع الأمم المتحدة بغية الجمع بين خبرة المنظمتين وثقلهما السياسي حتى نواجه تحديات الألفية القادمة على الوجه الأفضل.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بوصفي رئيس مجموعة الدول الأفريقية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أشرف بمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بشأن هذا البند من جدول الأعمال عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأود أولاً أن أعرب عن تقدير مجموعة سفراء منظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة للأمين العام على تقريره الممتاز عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية علاقة إيجابية تتفق وأحكام المواد من ٥٢ إلى ٥٤ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعترف بقيمة عمل المنظمات الإقليمية، بل وبأهميته، بسبب قربها من الحالة المحلية والبيئة المحيطة بالصراعات القائمة أو المحتملة وبسبب معرفتها بهما. وبالتالي، يشجع الميثاق على التشاور بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة كشريكات في التقدم في السعي المتبادل إلى السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الولاية التي كلفه بها الميثاق، تبقى الحقيقة أن منظمة الوحدة

ونحث منظومة الأمم المتحدة كلها، وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على تقديم دعمها لعملية الجماعة الاقتصادية الأفريقية، واعتماد التدابير الواجبة في نفس الوقت لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية. وتتضمن هذه التدابير تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة، وتعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وتكثيف العملية الديمقراطية، وتدعيم المجتمع المدني، والبيئة والتنمية، وتدفقات الموارد، وحل مشكلة الديون الأفريقية، وتيسير التجارة والوصول إلى الأسواق، وتنوع الاقتصادات الأفريقية، وتحسين البنى التحتية المادية والمؤسسية، وتطوير الموارد الاجتماعية والبشرية، وأخيرا وليس آخرا، المرأة في مجال التنمية.

أخيرا، نحن أعضاء المجموعة الأفريقية، ندعم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الذي تنظر فيه الجمعية العامة. ونعتقد أن المنظمتين يجب أن تزيدا من تواتر مشاوراتهما لكي تتمكننا من تحقيق أكبر قدر من أهدافهما المشتركة، بينما تتجنبان الازدواجية غير الضرورية للجهود والموارد على السواء.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفدي ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل بوركينا فاصو بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، وما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن النظر في البند ٣٥ من جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدي، لأن أفريقيا ظلت منذ عام ١٩٦٠ في صميم اهتمام المجتمع الدولي ومن ثم أصبحت في طليعة جدول أعمال الأمم المتحدة. من المؤكد أن هذا الاهتمام بأفريقيا ينبع من الحالة الجغرافية - السياسية للقارة ومن تنوع المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلدان الأفريقية، إلا أنه ينبع أيضا من الإمكانيات الضخمة التي لم تستكشف حتى الآن والتي تجعل من هذه القارة منطقة عامرة بالفرص والنمو في المستقبل.

وبفضل العمل المشترك الشجاع بين الزعماء الأفارقة وشعوبهم، تعيد أفريقيا اكتشاف الاستقرار، الذي تأكد من جديد وتوطد من خلال إرادة التركيز على

إن منظمة الوحدة الأفريقية تضطلع بدور تكميلي لدور مجلس الأمن في المهمة المتبادلة، مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا يتحتم أن تزيد الأمم المتحدة بالتالي الدعم المالي والتسويقي لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لتمكينها من أن تصبح شريكات أكثر فعالية مع الأمم المتحدة في مهامها وأهدافها المشتركة. وهذا هو السبيل إلى الأمام في التصدي بنجاح للعقبات الهائلة التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز آليتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا. فضلا عن ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تكفل التنفيذ الفعال من جانب الدول الأعضاء، وكذلك من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها، للتوصيات الواردة في التقرير الذي أعده الأمين العام مؤخرا عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ولجنة الأمم المتحدة الخاصة لعمليات حفظ السلام، التي يرأسها بلدي، نيجيريا، تعمل عن كثب مع أعضاء المجموعة الأفريقية كافة في الأمم المتحدة لإنجاز الأهداف المشتركة المتمثلة في منع الصراعات وإدارتها وحلها. وينبغي لنا أن نستمر في التأكيد على أن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ترسل القوات، وتقدم قادة القوات، وتسدد بالكامل إسهاماتها المقررة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالرغم من كون مواردها المالية محدودة جدا في أغلب الأحيان.

وتعزيز ثقافة السلام والتسامح وعلاقات التآلف داخل الدول وفيما بينها أمر هام لخلق الاستقرار والأمن في أفريقيا. ولا شك في أن بذل الجهود بالتزام وتفان بغية تحقيق التنمية الاقتصادية شرط مسبق لإرساء السلم والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بإسهامات مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أعمال الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإسهامات وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في أفريقيا وتشارك في الجهود المبذولة للمساعدة على تحقيق أهداف المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

تقدم كبير في الاتجاه الصحيح من خلال التعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ولهذا السبب، يود وفدي أن يناشد الدول الأعضاء تأييد مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بتقرير الأمين العام المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" الوارد في الوثيقة A/53/419.

وتشعر مملكة سوازيلند بالامتنان إذ تلاحظ الجهود المبذولة لتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالترتيبات الإقليمية التي حددت المبادئ الأساسية التي تقرر أنشطة تلك الترتيبات والتي ترسم إطار تعاونها مع الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن. ومن الواضح أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قد تعزز وأصبح مثمرا على مدى السنين منذ توقيع الاتفاق في عام ١٩٦٥.

وكما يبيّن التقرير، اجتمع الأمينان العامان للمنظمتين وتشاورا بشأن عدد من المجالات، وهذه جهود محمودة من جانبهما، في ضوء المشاكل الكثيرة التي ما زالت أفريقيا تواجهها. وهذه المشاكل الملحة تتراوح بين الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وعدد من الصراعات سواء داخل الدول، أو فيما بينها.

وتعد مشاركة إدارة الشؤون السياسية في مجالي السلم والأمن الدوليين مسألة بالغة الأهمية في الإسهام في تحقيق أحد التطلعات الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، المتمثل في ضمان التنمية المستدامة لأفريقيا مسالمة. إن إنشاء مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا سيعزز التعاون بين المنظمتين على نحو أكبر. ويشعر وفدي أيضا بالتشجيع إذ يلاحظ أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد قام بإعارة خدمات أحد الموظفين إلى مكتب الاتصال. ومن ثم تصبح منظمة الوحدة الأفريقية الآن أكثر إماما بجميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في الميدان الإنساني.

إن سعي أفريقيا في سبيل الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وبناء السلام، بما في ذلك بناء السلام فيما بعد الصراع، سيصبح أفضل تنسيقا عن طريق الجهود

اتقاء المنازعات وتسويتها وتنمية القارة. وفي هذه المجالات تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بدور متنام، لا سيما من خلال آلياتها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها ومن خلال مشاركة المنظمات الإقليمية.

وفي الميدان الاقتصادي، كان النضال ضد الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتصدي للضغوط الديموغرافية، ومواصلة عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، جزءا من الجهود الرامية إلى إرساء الأساس للنمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا.

وقد أمكن بذل كل هذه الجهود وتحقيق كل هذه المكاسب في مسيرة السلم والتنمية، من خلال التعاون المتعدد الأوجه بين أفريقيا والأمم المتحدة في مختلف الميادين. واليوم يشارك المجتمع الدولي بأسره في المفهوم القائل بأن أفضل سبيل لضمان السلام والأمن في أفريقيا يتمثل، بلا شك، في تحقيق التقدم للتنمية المستدامة في أفريقيا. ودون تحقيق السلام والأمن والاستقرار، تكون التنمية مجرد عبارة طنانة فارغة من المعنى، ودون تحقيق التنمية يصبح السلام هشا.

ويشكل هذا النهج الذي اعتمده الأمم المتحدة الأساس لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في التسعينات. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ هذا البرنامج من جانب البلدان الأفريقية والهيئات التنفيذية بالأمم المتحدة بأسلوب منسق في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا.

ويعتقد وفدي بأن المركز القانون لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبعثات المراقبين التي تمثل تلك المنظمات في الأمم المتحدة ينبغي أن يعاد النظر فيه حتى يتاح للمنظمات الثلاث تلك التمتع بالمزايا والحصانات التي لا غنى عنها لممارسة مسؤولياتها رسميا. ويرى وفدي أن هذه المسألة ينبغي أن تنظر فيها على الأخص لجنة العلاقات مع البلد المضيف في ضوء المادة ١٠٥ من الميثاق وفي ضوء الممارسة المعمول بها في بعض البلدان المضيئة.

اختتم بالقول إن التحديات العديدة التي تواجه أفريقيا بحاجة إلى وقت وطاقة، وإلى استجابات مناسبة شاملة من جانب الأمم المتحدة، ومنظومتها، ومن جانب المجتمع الدولي بأسره. وتحقيقا لهذه الغاية، أمكن إحراز

وفيما يتعلق بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، لا تزال هناك حاجة لبذل جهد أكبر لكفالة تخفيف حدة الفقر في أفريقيا. ولهذه الغاية، جرى التعهد بعدد من الالتزامات، إلا أن هذه الجهود لم تسفر للأسف عن نتائج إيجابية.

إن التقرير المرحلي للأمين العام، المعنون "تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية في أفريقيا: دراسة عن تدفقات الموارد العامة إلى أفريقيا" والوارد في الوثيقة Add.1/53/390/A، يعطي صورة واضحة وتحليلية للحالة السائدة. وفي عام ١٩٩١، عندما صادقت الجمعية العامة على البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كان من الواضح أن هناك حاجة لتعبئة موارد جديدة وإضافية في هذا المجال. لكن الحالة، بعد سبع سنوات، أصبحت أكثر حدة. وهذه الحاجة الأكبر تستدعي المزيد من العمل العاجل في مجال التصدي لكل المشاكل التي تحدد بأفريقيا.

إن الفقر لا يزال موجودا في أفريقيا، ولا يزال الدين الخارجي يمثل مشكلة رئيسية، ومعدل الادخار المحلي في حالة ركود، والمساعدة الإنمائية الرسمية في انخفاض، ولا تزال تدفقات رأس المال الخاص قليلة. وهذه هي الحالة التي تواجه أفريقيا. ومن الواضح أن الحالة لا يحتمل أن تتغير نحو الأفضل في المستقبل القريب ما لم تتجدد إرادة المجتمع الدولي السياسية والتزامه. إن معدلات النمو في أفريقيا بحاجة إلى أن ترتفع كثيرا عما هي عليه، ومن ثم لا بد من تعبئة موارد إضافية.

في الختام يجدد وفدي الإعراب عن ضرورة إبقاء هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة سنويا. ونحن إذ نشير إلى القرارات المتخذة سابقا، نود أن نذكر أن مشروع القرار المزمع تقديمه للجمعية العامة في وقت لاحق سيزيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وسنؤيد اعتماده بشدة.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق من المناقشة ممثل بوركينا فاصو باسم منظمة الوحدة الأفريقية وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية. ويود وفدي أن يتناول بضع نقاط أخرى بشأن البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية". إن أهمية هذا البند تتزايد باطراد نظرا للأولوية التي توليها الأمم المتحدة الآن لأفريقيا، ونظرا

الجماعية التي يبذلها كل من الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، ووحدة منع النزاعات بمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة من خلال مكتب الاتصال التابع لها.

هل لي أن أذكر بإيجاز أن سوازيلندا تؤيد إعادة تنشيط المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا. ونرى أن للمركز دورا هاما يضطلع به في تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، مما يشجع على التقدم في مجال التنمية المستدامة. وبالتالي هناك حاجة لتقديم الموارد اللازمة لتمكين المدير المعين حديثا من تعزيز أنشطة المركز وبرامجه.

علاوة على ذلك، تعرب مملكة سوازيلندا عن تقديرها لجهود ومشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن مبادرة المفوضية السامية في وضع وتنفيذ وتقييم المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ستكون مفيدة لبلدان الجنوب الأفريقي التي عين لها موظف مخصص لجمع المعلومات عن حقوق الإنسان.

إن التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية يظل يكتسي أهمية مركزية بالنسبة لأفريقيا. ومشاركة مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو في حزيران/يونيه ١٩٩٨ مثل كذلك مؤشرا إيجابيا للالتزام بالسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. علاوة على ذلك، نشيد بجهود ومشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات الأخرى. وأشير هنا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، على سبيل المثال لا الحصر.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال صون السلم قد أثمر نتائج مشجعة. وهنا يكتسي بناء قدرة آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها أهمية خاصة نظرا للعدد المتزايد من الحالات التي دعيت الآلية للتصدي لها منذ إنشائها. ولئن كان صون السلم والأمن الدوليين من مسؤولية الأمم المتحدة بصفة رئيسية فإن المنظمات الإقليمية يمكنها - كما تظهر تجربة منظمة الوحدة الأفريقية - أن تحتوي بؤر التوتر الإقليمي وأن تقدم مساهمة كبيرة في نجاح جهود الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام.

والواقع أن الآلية، بعد أن حققت هذه النتائج الباهرة بعد إنشائها بوضع سنين فقط، ورغم محدودية إمكانياتها، تستحق أن تلقى التشجيع. وتعتبر الآلية عن تصميم البلدان الأفريقية على جعل الدبلوماسية الوقائية مزية ثابتة لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى القضاء على بؤر التوتر، واستعادة السلام والأمن، وتحقيق المصالحة في المنطقة. وفي ذلك السياق، فإن تعزيز التنسيق بين المنظمين ودعم الآلية بتوفير موارد إضافية لها سيمكنان منظمة الوحدة الأفريقية من توقع النزاعات ودرئها ومن العمل بسرعة أكبر لاحتواء الأزمات على نطاق القارة.

إن استعادة السلام والاستقرار في أفريقيا تنطوي بالضرورة على القضاء على الأسباب الجذرية لبؤر التوتر والصراع. وبذل الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا شرط أساسي مسبق لتهيئة مناخ يفضي إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة. والأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في هذا السياق عن طريق وضع برامج معينة دعما للجهود التي تبذلها القارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعن طريق تعبئة الدعم الدولي المطلوب، لا سيما من البلدان الأغنى من غيرها. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحل مشكلة ديون البلدان الأفريقية.

ولقد تناول الأمين العام في تقريره عددا من الأنشطة التي تضطلع بها على نحو مشترك منظمة الوحدة الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرحب بهذا التعاون، وندعو إلى تعزيز الجهود للمواءمة بين هذه الأنشطة والأنشطة التي يضطلع بها في مجال صون السلم، نظرا للعلاقة الوثيقة بين مختلف هذه المواضيع.

للمسؤولية الخاصة التي تقع على كاهل الأمم المتحدة تجاه القارة الأفريقية.

وأود أن أؤكد اهتمام وفدي بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأرحب بما أنجز حتى الآن عن طريق ذلك التعاون. وأود أيضا أن أشيد بأمين عام الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على جهوده الدؤوبة لمساعدتنا في أفريقيا في تعزيز السلام والأمن والتنمية في قارتنا. إن تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يصف أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها في ذلك الصدد وما أحرز من تقدم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليبي بالسترا (سان مارينو).

إن اهتمام المجتمع الدولي الحالي بأفريقيا يتماشى مع المناشدات الملحة التي أصدرها على مر السنين بلدي ورئيسه، فخامة السيد زين العابدي بن علي، في العديد من المحافل الدولية والإقليمية. لقد عقدت أفريقيا العزم على تولي زمام مصيرها، بالاعتماد أولا وقبل كل شيء على قدراتها وعلى التضامن والتعاون بين البلدان الأفريقية. إلا أنها في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي وتضامنه نظرا للتحديات الكبيرة التي لا بد لها من مواجهتها، بما فيها التحديات التي تمثلها الحروب، والفقر، والمرض. ولن يتسنى التصدي لهذه التحديات إلا بالعمل الدولي الحازم وبتشاور وثيق مع الدول الأفريقية ومع منظمة الوحدة الأفريقية، التي تمثل الإطار الصحيح للتعاون مع أفريقيا.

ونحن نشيد بتقليد المشاورات الراسخ بين الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونشني على مبادرتهم باللقاء مرتين سنويا، بصحبة كبار مستشاريهم، لمناقشة مجالات التعاون ذات الأولوية ولتنسيق جهودهما. إن تلك المبادرة وإنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية سيساعدان على تعزيز التعاون بين المنظمين ويكفلان التنسيق في تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة ذات الصلة بأفريقيا. وعلاوة على ذلك، يظهر قرار مجلس الأمن بعقد اجتماعات وزارية كل سنتين لتقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا الأهمية المتعاظمة التي يوليها المجلس لتلك القارة.

بتعزيز قدرة أفريقيا الوقائية، لا سيما قدرتها على الإنذار المبكر. وتم التقدم في المؤتمر بمقترحات محددة ذات صلة بالسياسة العامة تتعلق بهذا المجال، بما في ذلك اقتراحات بتعزيز مبادرات من منظمات إقليمية، وتعزيز القدرات التشغيلية للمؤسسات الإقليمية، وبرنامج تدريب الموظفين عن طريق منظمات إقليمية.

ثانياً، قامت اليابان في الأسبوع الماضي بالذات، بالتعاون مع الأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل أفريقيا، بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، الذي حضره الأمين العام وعدد من رؤساء دول أو حكومات بلدان أفريقية، وممثلون عن منظمات دولية. واختتم المؤتمر باعتماد خطة عمل طوكيو التي تحدد مسائل إنمائية هامة في أفريقيا، وتضع مرامي وأهداف الجهود المبذولة لمعالجة تلك المسائل، وتشجع المجتمع الدولي على التعاون بغية تحقيق تلك الأهداف.

ثالثاً، ومثلما ذكر في خطاب إعلان السياسة الذي أدلى به وزير خارجية اليابان، السيد كومورا، خلال مؤتمر طوكيو الدولي الثاني، تتعاون اليابان أيضاً تعاوناً ثنائياً مع منظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نساعد المنظمة، عن طريق إسهاماتنا في صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، على تعزيز قدرتها في منع الصراعات وحلها، بما في ذلك إنشاء شبكة الحاسوب التي تربط بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات أخرى من أجل الإنذار المبكر للصراعات.

ولا بد أن أضيف هنا أن اليابان، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، تشارك مشاركة نشطة في العمل لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا، حيث اتخذ المجلس قراراً يتناول ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

في الختام، أود أن أشيد نيابة عن حكومة اليابان بالمبادرات وجهود التنسيق التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع الصراعات، وبناء السلام والتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ونحن على يقين بأن ما ينتج عنها من علاقة تعاونية مع الأمم المتحدة سيكون نموذجاً لمنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى في معالجتها مسألتها السلام والتنمية.

ونرحب، بالمثل، بالمبادرة الإيجابية الممثلة بقرار الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بتنظيم اجتماعات، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مع رؤساء الشركات العالمية الكبرى لزيادة إطلاعهم على التقدم المحرز في أفريقيا وفرص الاستثمار الجديدة المتوفرة فيها في قطاعات النمو الأساسية.

لقد أيد الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، اتخاذ مجموعة من الإجراءات لصالح السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وأن التنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ هذه الأنشطة سيزيد من فرص نجاحها. لقد أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً نحو الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي. وجوانب التقدم هذه تستحق دعم المجتمع الدولي في سياق احترام سيادة الدول الأفريقية.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما في معالجة مسائل التنمية الاقتصادية ومنع الصراع، لا يمكن المغالاة في تأكيدها. فاليابان ترحب صادقة في تأكيد منظمة الوحدة الأفريقية على تعاونها مع الأمم المتحدة في هذين المجالين.

إن منع الصراع والتنمية في أفريقيا مسألتان يتعذر فصلهما عن بعض. وبالتالي، فمن الضروري لدى النظر في منع الصراع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد الصراع، العودة إلى تحليل الأسباب الجذرية للصراعات ومعالجة الحالة في أفريقيا عن طريق اعتماد نهج شامل يتضمن الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالاعتراف بأن السلام والتنمية يترابطان ترابطاً وثيقاً، تتخذ اليابان مبادرات تأمل في أن تعزز الجهود التعاونية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما منظمة الوحدة الأفريقية.

فأولاً، استضافت اليابان في كانون الثاني/يناير مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالاستراتيجية الوقائية الذي استهدف وضع استراتيجية شاملة لمنع الصراع، مع إيلاء اهتمام خاص للحالة في أفريقيا. وتقرير مؤتمر طوكيو (A/53/63) أوصى بتدابير يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تتخذها فوراً، بما في ذلك التدابير المتعلقة

كما نشيد بتركيز التقرير على التعاون والتنسيق بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، وبخاصة فيما يتعلق بمنع الصراعات والتنمية الإقليمية. ونعتقد أن الاجتماعات المنتظمة وآليات التنسيق التي تم تحديدها في التقرير يمكن أن تكون خطوة هامة لضمان تنسيق أفضل بين الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات دون الإقليمية. وينبغي لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تضطلع بدور أساسي في هذا المجال.

لقد أسهمت النرويج ماليا ولعدة سنوات في تعزيز قدرة القارة الأفريقية في مجال حفظ السلام ومنع الصراع. وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لحسم النزاعات، والتدريب على برنامج السلام في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مثالان في هذا الصدد. إلا أن الصراعات التي نراها في أفريقيا اليوم تمثل دليلا على الحاجة إلى زيادة المساعدة في هذا المجال. والحكومة النرويجية ملتزمة بمواصلة جهودها في التعاون مع الشركاء الآخرين لزيادة تعزيز القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلم ومنع الصراع.

ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ البرامج التي تستهدف تعزيز قدرة المنظمات الأفريقية على التصدي للتحديات الإنسانية.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم الأهمية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ونظرا لضخامة عدد البلدان الأقل نموا في القارة، فإن من الأهمية بمكان أن تولي جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة اهتماما خاصا للتطلعات الإنمائية في أفريقيا.

لقد أحطنا علما بالأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من سرورنا بمستوى هذا النشاط، فإننا بحاجة لأن نؤكد على أهمية التعاون والتنسيق في المقر وعلى المستوى القطري.

ولا يمكن لأية تنمية اقتصادية أن تتحقق دون تنمية بشرية. وهناك جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية يتمثل في احترام حقوق الإنسان كافة: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولذا نرحب بالمشروع الذي ينفذه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ترحب الحكومة النرويجية بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الولايات المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في السنة الماضية أن يقدم تقريرا عن كيفية تطور هذا التعاون. ويكشف التقرير النطاق الواسع للتعاون بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويسرنا سرورا خاصا أن نلاحظ عدد الخطوات الثابتة المتخذة من أجل تعزيز هذا التعاون.

إن مناقشة تقرير الأمين العام عن الأمن والتنمية في أفريقيا دلت على أن التطورات الأخيرة التي حدثت في أنحاء من أفريقيا تدعو إلى القلق وقد تهدد الاستقرار وآفاق التقدم المستقبلية في أنحاء واسعة من القارة. وثمة جهود للوساطة ولحفظ السلام بدأت تبذل في عدة قضايا، ومن الأهمية بمكان أن تنسق هذه المبادرات وأن تلقى دعما مشتركا. وهنا يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية.

ونتفق تماما مع وجهة النظر بأن بناء صلات أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز القدرة المشتركة على منع الصراعات وحسمها في أفريقيا ينطوي على أهمية خاصة. والاجتماعات المنتظمة بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لمناقشة مجالات الأولوية للتعاون والتنسيق عناصر أساسية في هذه العملية.

وفي ضوء العدد الحالي من الصراعات في القارة الأفريقية، نعتقد أن التركيز على منع الصراعات والإنذار المبكر وعلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمواجهة هذه التحديات، ينطوي على أهمية خاصة في الحوار بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونرحب بقرار إدارة الشؤون السياسية ومكتب المراقب الدائم بالاجتماع على أساس منتظم بغية تسهيل تنسيق الإجراءات والمبادرات. وعلاوة على ذلك، يمثل إنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة في مقر منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا خطوة هامة في تعزيز التعاون بين المنظميتين. وسنشدد تحديدا على دور هذا المكتب في تنسيق مختلف الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم.

برنامج التعاون، أن تحصل على الموارد الكافية والدعم من أجل الوفاء بولايتها.

وأن نقص الموارد المستنحل في الدول الأفريقية أدى إلى زيادة عجز القارة عن التصدي للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ العام. ولذا فإن حكومة بلدي تولي أهمية كبيرة للعمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تعزيز قدرات المنظمات الأفريقية وبناء القدرات الوطنية أيضا لإدارة حالات الكوارث وحالات الطوارئ.

ثمة عمل يستحق التنويه به بنفس القدر هو العمل الذي تضطلع به وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في بناء القدرات الوطنية للدول الأفريقية في مجال حقوق الإنسان والحكم السديد. وفي الجنوب الأفريقي رحبنا بقيام المفوضة السامية لحقوق الإنسان بتعيين شخص يضطلع بالإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في المنطقة ليعمل بصورة طوعية مع حكومات المنطقة. وملاوي بوصفها بلدا يشارك في عملية لا رجعة فيها لتعزيز وتعزير مؤسسات الديمقراطية التشاركية وحماية حقوق الإنسان، من بين جوانب أخرى للحكم السديد، تقدر دعم منظومة الأمم المتحدة بمد يد التعاون إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وعدد من الوكالات الأخرى باستجماع جهودها للدخول في شراكة من أجل التنمية مع المنظمات الأفريقية فضلا عن حكومات فرادى. وما البرامج المتصلة بالأمن الغذائي، ومكافحة المرض والقضاء عليه في نهاية المطاف، والتعليم، وإحداث ثورة في تدفق المعلومات سوى بعض من المجالات التي يحتمل أن تشكل أساس الانطلاقة الاقتصادية للقارة الأفريقية.

ولئن كان وفدي يرحب بترتيبات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما أوضحها تقرير الأمين العام، فإننا يحدونا الأمل في أن يتواصل تعزيز هذا الاتجاه على مر الزمن. والتهميش الجاري للقارة في الأمد القصير، والناجم عن العولمة والتكافل المتنامي، ينبغي ألا يؤدي إلى تقويض الشراكة القائمة.

ولكن كيف يمكن للمرء أن يختتم حديثه دون أن يتساءل ماذا تشمل منظمة الوحدة الأفريقية الآن؟ وربما

لحقوق الإنسان، والذي يستهدف تعزيز آلية أفريقية الإقليمية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ويتعين على منظمة الوحدة الأفريقية أن تضطلع بدور هام في تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا. وأن دعوة الأمين العام سليم أحمد سليم إلى الأمم المتحدة لكي تزيد من دعمها لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية ينبغي أن تولي ما تستحقه من دراسة ومتابعة.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبدأ بياني بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل بوركينافاصو باسم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الوارد في الوثيقة A/53/419. وهذا التقرير يقدم وصفا تفصيليا لمختلف مجالات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويسر ملاوي ملاحظة أنه منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٠/٥٢ قبل ما يقرب من عام، توسع التعاون بين المنظمين وتعزز على نحو مطرد. وأن التعاون المستمر في مسائل السلم والأمن، وكذلك في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يستحق الأهمية التي أوليت له. وكون السلام والتنمية وجهين من أوجه الحياة اللذين يعزز أحدهما الآخر حقيقة لا يمكن إنكارها وقد أدركها المجتمع الدولي منذ أمد بعيد.

الصراع، سواء داخل الدول أو فيما بينها، عامل من العوامل الرئيسية التي عكست مسار المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس في عدد من البلدان الأفريقية. فالموارد الوطنية الشحيحة يجري تحويلها لكي تنفق على دعم الدفاع وقوات الأمن. وفي بعض الحالات دمرت الصراعات الهياكل الأساسية للبلدان، وحولت جهود التنمية الوطنية إلى هباء. ولذا نرحب بالتأكيد على التعاون في مجال منع الصراعات في أفريقيا وحسمها.

وتؤمن ملاوي بأهمية الإنذار المبكر ومنع الصراعات، وبأن حسم الصراع ينبغي أن يكون الخيار الثاني الأفضل. والمشاورات المنتظمة وتبادل المعلومات بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية تطور هام. وبالإضافة إلى ذلك، تستحق إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، باعتبارها المشرفة على

وملاوي من جانبها مستعدة للعمل على نحو وثيق مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد مشيطوا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سفير بلدي.

يرحبّ وفدي بهذه الفرصة للتداول بشأن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونعرب عن التأييد الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لبوركينافاسو، باسم منظمة الوحدة الأفريقية، والممثل الدائم لنيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، على تقريره المفيد الوارد في الوثيقة A/53/419، المعروض على الجمعية.

يسر وفدي أن يلاحظ أن الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية قد واصلوا منذ اجتماعهما الذي عقد في هراري في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، إجراء المشاورات فيما بينهما ومعهما مستشاروهما، في اجتماعات عقدت في نيويورك وفي مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا. ونرحب أيضا بتنظيم اجتماعات سنوية بين أمانتي المنظمتين ونشجعها، مثل الاجتماع الأخير الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٨، لاستعراض تنفيذ برامج التعاون القائمة والاتفاق بشأن برامج جديدة، فضلا عن أعمال المتابعة.

تتابع زمبابوي باهتمام شديد برامج التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية، لا سيما الاجتماعات نصف السنوية بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات والترتيبات الإقليمية. ويسرنا أن نلاحظ أن جدول أعمال آخر اجتماع من هذا القبيل، عقد في نيويورك في يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، كان محوره التعاون لمنع الصراعات، مع التركيز على تحديات الإنذار المبكر ومنع الصراعات، وقدرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على مجابهة تلك التحديات، والطرائق العملية للتفاعل التعاوني فيما بينها.

والأهمية التي توليها أفريقيا لهذا الموضوع لا يمكن المبالغة في تأكيدها. ومن ثم فإننا نود أن نكرر مناشدتنا للأمم المتحدة، ومن خلالها المجتمع الدولي، أن يقدموا

تكون النرويج أفلحت للتو في أن تقدم لنا جزءا من الإجابة، وربما حاولت النمسا أيضا أن تفعل ذلك. وإذا نحن مقبلون على دخول القرن المقبل، فربما نستطيع، عاجلا أم آجلا، أن نسقط كلمة "منظمة" من اسم منظمة الوحدة الأفريقية، لتصبح "الاتحاد الأفريقي"، أسوة بأوروبا بعد أن أسقطت كلمة "الجماعة" وأصبحت "الاتحاد الأوروبي". وهذا هو الجانب الذي يهمنا، لأنه يتعلق بعدد كبير من الشباب.

إن العديد من سكان أفريقيا وخاصة النساء والأطفال، تناثروا في جميع أنحاء العالم، بسبب الصراعات وعمليات التشريد الدائرة فيها، وفي ذهني أعداد من الشباب من الرجال والنساء المنتشرين حاليا حول العالم، إما بسبب الحروب الدائرة في أوطانهم - أي بسبب الصراعات - أو أنهم ولدوا في الخارج لأناس انفصلوا عن أفريقيا بسبب الصراعات.

وسأورد مثلا شخصا لهذه المسألة. فأسرتي أنا شخصا متناثرة في أنحاء العالم. إذ لدي ابنان متزوجان في بوتسوانا، وثلاث بنات متزوجات في أوغندا، وابن متزوج في كينيا، وابن آخر متزوج في ألسيغوندو، في كاليفورنيا. وجميع هؤلاء البنين والبنات هم مستقبل أفريقيا. لقد قالت النرويج قبل قليل إنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم دون موارد بشرية. وهذا الجانب قد يمثّل بعدا آخر يمكن لمنظمة الوحدة الأفريقية أو أفريقيا أن تعمل فيه يدا بيد ليس مع الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا مع البلدان التي تفكر على نحو مشابه لنا: في أن جميع من تلقوا معرفة وتعلموا مهارات في بلدان أصبحت جزءا من حياتهم، ولكنها ليست بنفس القدر جزءا من أفريقيا، يمكن أن يعودوا إلى أوطانهم ويستخدموا تلك المهارات والمعرفة. وربما يمكن أن تتاح لجميع أولئك الذين شكلوا هجرة العقول من أفريقيا بسبب الصراعات الدائرة فيها، والذين انتفعوا كأكاديميين ومهنيين من وجودهم في بلدان أخرى، فرصة العودة إلى أفريقيا وممارسة تلك المهارات.

كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ إن الأمم المتحدة يمكن أن تبدأ الآن في الاضطلاع بدور في هذا الصدد بأن تطلب من الذين تكلموا هنا ألا يأتوا فقط بغرض التصويت تأييدا لموضوعات أفريقيا، ولكن أن يأتوا أيضا بإسهامات كبيرة. وهذا ما أسميه أيضا جزءا من سعينا في هذه المرحلة إلى إقامة هذه الصلة بين الأمم المتحدة وأفريقيا.

ونود أن نطالب المجتمع الدولي بإيلاء أولوية، ليس فقط لوضع مبادرات إنمائية لأفريقيا، وإنما أيضا، وهذا أهم، لتشغيلها وتنفيذها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن السلم والأمن اللذين نسعى حثيثا لتحقيقهما لا يمكن أن يتحققا في ظروف الفقر المدقع السائدة في أفريقيا اليوم. ونحن مقتنعون دون أدنى شك بأن أفريقيا المستقرة سياسيا والمزدهرة والمنتعشة اقتصاديا أقدر على الإسهام في تعزيز السلم والأمن العالميين.

السيد محمد (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. إن هذا التقرير، جنبا لجنب مع التقرير المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا، شهادة أخرى على الأهمية والأولوية اللتين لا يزال الأمين العام يولييهما للحالة في أفريقيا بشكل عام، والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشكل خاص.

منذ مداولتنا العام الماضي بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية حدثت تطورات هامة في أفريقيا. وبعض هذه التطورات كان، في الواقع، إيجابيا ومشجعا. إلا أن الحالة الشاملة في القارة، وخاصة في مجالي السلم والأمن، ظلت خطيرة بل حتى متردية في بعض الحالات. وهذا الوضع، بدوره، يبرز زيادة الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن تقرير الأمين العام يوفر معلومات قيمة عن التدابير المتخذة بغرض تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نرحب بهذه الخطوات. وإضافة الطابع المؤسسي على آليات التشاور المنتظمة بين الأمانتين وإجراءات المتابعة الموضوعية لتنسيق جهود المنظمتين جديدة بالثناء حقا.

غني عن البيان، أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن ضروري ويتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، نلاحظ بارتياح الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة خلال العام الماضي، بما في ذلك إنشاء مكتب اتصال تابع للأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية. ويتوقع أن يعمل المكتب تحت ولاية واضحة واختصاصات تمكنه من القيام بدوره المرسوم له، وبخاصة في تسهيل

مساعدة ملموسة لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم الدولي لجهود أفريقيا، بما في ذلك في مجال بناء القدرة، لكي تضطلع مؤسسات وآليات أفريقيا على نحو فعال بأدوارها في دعم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مكتب اتصال الأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية، الذي تم في أديس أبابا في نيسان/أبريل من هذه السنة، لتعزيز التعاون بين المنظمتين. ونلاحظ أيضا مع التقدير المساعدة التي يقدمها في مجال التدريب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمسؤولي منظمة الوحدة الأفريقية في وحدة إدارة المنازعات. ويحدونا الأمل في أن يبني المجتمع الدولي على أساس هذه الخطوات التمهيدية ولكنها في غاية الأهمية.

على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية موضوعا لمختلف المبادرات، فإن محن القارة الاقتصادية والاجتماعية بقيت دون تخفيف. والالتزام الذي تحملت به أفريقيا تضحيات على الصعيد الوطني فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، قد مضى إلى حد كبير دون أن يجد ما يكمله من الدعم الدولي اللازم. كما أن مساعي أفريقيا لبدء عمليات الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتنشيط الجماعات دون الإقليمية، التي تشكل لبنات بناء تلك الجماعة ودعائمها، لا يزال يعوقها وجود بيئة دولية غير مؤاتية.

نحن في أفريقيا نؤمن بضرورة وجود أمم متحدة تكون أمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لب جدول أعمالها. ونؤمن بأن للأمم المتحدة مكانة متفردة لتحديد المبادئ التوجيهية، وتعبئة الموارد والدعوة إليها، وتنسيق مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية.

في هذا الشأن، نقدر العمل التحليلي الذي قام به مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا لإيجاد طرق ووسائل تنسيق مختلف المبادرات بشأن التنمية الأفريقية. ونرحب أيضا بخطة العمل التي اعتمدها الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي بشأن الأنشطة الكبرى التي يضطلع بها لبدء عمل الجماعة الاقتصادية الأفريقية حتى عام ٢٠٠٠.

وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نلاحظ بارتياح الدور الهام الذي لا تزال تقوم به مختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، في التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذا الشأن، نرحب باعتماد الأمانة المشتركة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبنك التنمية الأفريقي، خطة عمل بشأن أنشطة كبرى يضطلع بها لبدء تشغيل الجماعة الاقتصادية الأفريقية حتى عام ٢٠٠٠.

وبالمثل، يشني وفد بلدي على الاسهامات الهامة التي لا تزال تقدمها وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من بين جهات أخرى، في التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. إن جهود وأنشطة منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تركز، أولاً وقبل كل شيء، على مجالات الأولوية، وأيضاً على بناء القدرات وعلى التنمية الطويلة الأجل في أفريقيا. والزخم من أجل زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من الضروري الحفاظ عليه بغية تنفيذ الخطة السياسية والاقتصادية التي تحددها البلدان الأفريقية، وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن تقديرنا لوكالات وبرامج الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي اتخذت بالفعل خطوات لتعزيز أنشطتها على بناء القدرة المؤسسية وعلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل في أفريقيا.

لقد أظهرت السنوات القليلة الماضية بوضوح أن التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أصبحا أداة لا غنى عنها في تناول المسائل الحيوية في مجالي السلم والأمن، وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شهدنا للجوء المتزايد إلى الآليات والترتيبات الإقليمية لمنع الصراعات الإقليمية وحسمها في مختلف أنحاء العالم. ولئن كان هذا التوجيه محل ترحيب حقا، يجب مع ذلك التوضيح بأن دور المنظمات والترتيبات الإقليمية لا يمكن أن يكون بديلا عن الدور الأساسي والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة، وبصفة خاصة لمجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين. إن منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة ينبغي أن

تبادل المعلومات وفي العمل وسيلة للاتصال الفعال والتفاعل بين المنظميتين.

كما أن أنشطة مختلف مكاتب ووكالات الأمم المتحدة، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وغيرها، ينبغي أن تنسق تنسيقاً وثيقاً مع أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية. وهذا التعاون والتنسيق ينبغي أن يستهدف تعزيز قدرة أفريقيا وآلياتها، وعلى وجه الخصوص عن طريق تعبئة وتوفير المساعدة المالية والفنية الضرورية لتعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية المؤسسية.

إن الأمين العام، في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا، أشار، وأحسن الإشارة، إلى أن تأييد الأمم المتحدة لمبادرات السلام الإقليمية أمر لا غنى عنه. وفي هذا السياق، نود أن نشني مرة أخرى على الأمين العام وموظفيه لجهودهم المستمرة للتنسيق الوثيق لأنشطة الأمم المتحدة مع أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى بحثاً عن السلم في مناطق الصراع المختلفة في أفريقيا. أما في منطقتنا دون الإقليمية، فيسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أن الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها وبرامجها تعمل بشكل وثيق مع منظمنا الإقليمية، والسلطة الدولية الحكومية بشأن التنمية، دعماً لجهودنا ومبادراتنا، وبخاصة بشأن الأوضاع في الصومال والسودان، ويحدونا أمل مخلص في أن يزداد تقوية وتحسين ذلك التعاون والدعم.

واثيوبيا، باعتبارها بلدا عهدت إليه منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الدولية الحكومية للتنمية بالمساعدة في البحث عن السلام في الصومال، تعلق أهمية كبيرة على دور ودعم الأمم المتحدة في تحقيق حل دائم للأزمة في الصومال. لقد أظهرت خبرتنا طوال السنوات القليلة الماضية بوضوح أن تنسيق جهود جميع العناصر الخارجية الفاعلة والحاجة إلى تجنب انتشار المبادرات عنصراً أساسياً لنجاح الجهود من أجل السلم في الصومال. وفي هذا الصدد، كان المؤتمر الاستشاري الدولي الثاني المعني بالصومال، الذي عقد في أديس أبابا يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مضيئاً بشكل خاص للجهود الرامية إلى إنشاء آلية لتنسيق جميع الجهود من أجل السلم في الصومال. ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة ستظل منخرطة في البحث عن السلام في الصومال وتواصل مساعدة جهود منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الدولية الحكومية للتنمية.

الالتزامات أقل تكلفة دائما من العمل على حلها. وفي هذا الصدد نرحب بإنشاء الصندوق الاستثماري للعمل الوقائي للأمين العام وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن رغبة حكومتي في مواصلة الإسهام في هذا الصندوق. ونأمل أن يتسنى توسيع الصندوق بالمساهمات المتزايدة حتى يتمكن الأمين العام من الاضطلاع بالعمل الوقائي في مناطق الصراع المحتملة بما في ذلك أفريقيا.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يواصل تقديم المساعدة للمنظمات الإقليمية لتعزيز قدرتها على حفظ السلام. إن بناء القدرة مهم ليس فقط لأنه يبسر الرد السريع على الصراع ولكن أيضا لأنه يعزز في نهاية المطاف قدرة البلدان الأفريقية على أن تحسم المشاكل الإقليمية بنفسها. وفي هذا الصدد نرحب بقرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الذي ينص على الطرق والوسائل اللازمة لتحسين التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأنا ندعم التنفيذ المبكر لهذه الخطوات.

منذ السبعينات ظلت حكومة جمهورية كوريا تولى دائما أولوية قصوى للنهوض بعلاقات التعاون مع البلدان الأفريقية. وشاركنا مؤخرا في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا بما في ذلك عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وارتباطا بالسلام والازدهار في أفريقيا ازداد قوة خلال سنتي عضويتنا في مجلس الأمن مؤخرا.

ونشدد أيضا على أن التعاون الوثيق في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية جوهري لتحقيق السلم والازدهار على المدى البعيد في أفريقيا. وستواصل جمهورية كوريا التركيز في سياستها للتعاون الإنمائي على أفريقيا من خلال زيادة تقديم الموارد البشرية ومن خلال البرامج الإنمائية والمنح التي تقدم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد اتخذت حكومتي زمام المبادرة بالاشتراك مع الأمم المتحدة في تنظيم المحفل الخاص بالتعاون الآسيوي الأفريقي في تنمية الصادرات الذي سيعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونتوقع أن يساهم هذا المحفل في تيسير تنمية القطاع الخاص في أفريقيا والنهوض بالتعاون الأقليمي في آسيا وأفريقيا.

يوافقنا مشاركتها النشطة، وأن يكون كل منهما قادرا على الوفاء بولايته ومسؤولياته.

في الختام أود أن أشير إلى إثيوبيا كبلد مضيف لمنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي الذراع الإقليمي للأمم المتحدة، تلتزم بالإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والنهوض بهذا التعاون.

السيد لي سي يونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره عن البند قيد النظر من جدول الأعمال الذي يؤكد فيه أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد خطت أفريقيا خلال هذا العقد خطوات كبيرة صوب الاستقرار والديمقراطية والازدهار. إلا أن الصراعات المسلحة لا تزال مستمرة في بعض أجزاء القارة وتهدد السلم والأمن الإقليميين. وتؤدي هذه الصراعات إلى معاناة كبيرة للمدنيين الأبرياء نتيجة للتشريد الجماعي للأفراد والمآسي الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. فضلا عن ذلك فإنها تبعد الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولمواجهة هذه التحديات استخدم المجتمع الدولي حتى الآن قدرا كبيرا من الطاقة والموارد من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى وغالبا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

مع ذلك نعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. ونشعر بالتشجيع حيال زيادة التعاون بين مجلس الأمن وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها؛ والنجاح الأخير للجهود المشتركة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حفظ السلام الإقليمي؛ والمشاورات الوثيقة وتبادل المعلومات بين الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومستشاريهما.

ونرى أن هذا التعاون يمكن الأمم المتحدة من أن تستفيد من الخبرات والموارد المحلية للمنظمات الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تركز أيضا بقدر أكبر على منع الأزمات. وكما نعرف جميعا فإن منع

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكّلان، في رأي وفدي، عنصرا أساسيا لمنع الصراعات وبناء السلام في أفريقيا، لأنه، كما قال وزير الخارجية والتعاون في بنن في المناقشة العامة:

"ليس هناك مهمة أكثر إلحاحا اليوم من الاستعاضة عن ثقافة العنف ... بثقافة السلام ونحن نعتقد أن الواجب الأول ... لا يزال يتمثل في تعزيز السلام وما يتصل به من قيم وتعزيز السلوك الذي يدعمه ويقويه". (A/53/PV.20)

والتقرير المائل أمامنا يبيّن أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي يتولى، داخل منظومة الأمم المتحدة مسؤولية تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وأود أن أحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ألا يألوا جهدا في القيام بهذه المهمة، التي هي مطلب مسبق جوهري لبلوغ أهداف الاستراتيجية. وأود أيضا أن أناشد البلدان المانحة أن تسهم في تحقيق هذا المشروع بتقديم إسهامات من جميع أنواع الموارد.

ويشني وفدي على مبادرة إيفاد أخصائي إقليم في حقوق الإنسان إلى الجنوب الأفريقي، يقدم المساعدة بالتنسيق مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة دون الإقليمية في وضع وتنفيذ وتقييم المشروعات في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. ونظرا لأهمية هذه القضية ترى بنن أن إيفاد أخصائيين في حقوق الإنسان إلى المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قيم السلام.

إن السعي إلى السلام في أفريقيا يتطلب نهجا شاملا، ومتصافرا، وعازما، يعالج تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بعمل لجنة المساعدة الإنمائية الذي أدى إلى تبيّن خمسة مجالات ذات أولوية هي: زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتحويل الديون الشائنة لأشد البلدان الأفريقية فقرا؛ وتخفيف القيود لتيسير إمكانية التوصل إلى الاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين؛ وتبسيط شروط دخول المنتجات الأفريقية أسواق البلدان الصناعية؛ وزيادة الاستثمار الخاص المباشر في أفريقيا.

وإذا أردنا أن نفي بمسؤولياتنا في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فينبغي أن نعطي أولوية أكبر للقارة الأفريقية. وتؤكد جمهورية كوريا عزمها على مواصلة الإسهام الإيجابي في هذه العملية.

السيد يعقوب (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): شهدنا مؤخرا هجمة لقوى الطبيعة في شكل أعاصير تسببت في أضرار مادية وخسائر كبيرة في الأرواح. إننا نعيش في عالم مترابط أي ظاهرة تحدث في طرف منه تشير اضطرابات وتدايعات في الطرف الآخر. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لينقل تعازيه العميقة للدول والشعوب التي تضررت من هذه الظواهر الرهيبة من صنع الطبيعة.

وهذه الأحداث تظل نصب عيني عندما أتكلم بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهو موضوع تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/419. يقدم التقرير بيانا بالجهود التي بذلت في سياق التعاون بين المنظمتين منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ويندرج بينها إنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة للعمل الوقائي للمساعدة في صنع السلام وبناء السلام وعمليات التحول الديمقراطي في أفريقيا في مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات التي تعقد مرتين كل سنة في نيويورك وأديس أبابا لتبادل الأفكار والمعلومات بين المنظمتين؛ وعقد اجتماعات عادية بين منظمة الوحدة الأفريقية وشتى كيانات منظومة الأمم المتحدة لتقييم تنفيذ برامج التعاون المختلفة واقتراح برامج جديدة. وعقد اجتماعات مع مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك لإبلاغها بالمعلومات عن المسائل ذات الأولوية.

ويمكن أن نضيف إلى تلك القائمة قيام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لحكومات البلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إن الاستراتيجية الإطارية، المؤلفة من ثلاثة مكونات، التي وضعها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، هي أداة هامة، وينبغي أن نكفل تنفيذها بطريقة منهجية وفعالة.

عليها الاهتمام وكذلك على مجالات الأولوية، واقترحا أفكارا جديدة. وإني أؤيد تماما جميع تعليقاتهما.

لذا، ودون إنكار أن التكرار فيه قيمة تعليمية كبيرة، أود أن أؤكد للجمعية العامة أنني سأتوخى بقدر الإمكان، قصر تعليقاتي على المجالات التي أعتبرها ذات ضرورة حتمية، على أن يكون مفهوما أن جميع مجالات التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة مجالات جوهرية.

سأبدأ بالترحيب بذلك التعاون - الذي يمكن أن أصفه بأنه فذ من جميع جهات النظر - وبشكر الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده المتواصلة لرفع التعاون بين مؤسستنا إلى مستويات أشد علوا، وبتهنئته على التقرير المكتمل والمحدد الذي هو موضوع مناقشتنا.

إن الطريق الذي قطعناه معا منذ إنشاء هذا التعاون في ١٩٦٥، طريق طويل، وإنجازاتنا عليه هامة جدا. ولكن حيث أن الكمال يتعذر دائما إدراكه، فإننا نحتاج، بينما نسير في أداء مهمتنا المشتركة، إلى الاستجابة لتغير الأزمنة، وللأحداث الجديدة.

إن التغييرات الأساسية التي يعيشها العالم اليوم، وكذلك تعدد وتعقد المشكلات الخطيرة التي تمر بها أفريقيا، تتطلب تعزيز إطار التعاون القائم وتبني نهج جديدة.

أما فيما يتعلق بتعزيز الإطار الموجود فعلا، فينبغي أن نشير إلى الاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى، بين الأمينين العامين لمنظمتنا خلال مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الأفريقية، ودورات الجمعية العامة. وهذه الاجتماعات الدورية تستكمل باجتماعات مخصصة عندما تقتضيها الظروف أو تسمح بها.

وفي هذه الاجتماعات يجري تأكيد فلسفة التعاون وتوضيح المواضيع الرئيسية وإعادة تحديد التوجهات الهامة ورسم المبادئ التوجيهية مجددا.

وأود أن أشير أيضا إلى الاجتماعين السنويين للأمانتين، اللذين يعقدان بالتناوب في نيويورك وأديس أبابا، واللذين تستكمل فيهما برامج التعاون وتعتمد. ولكننا نلاحظ عمليا أن هناك صعوبات غير متوقعة تنشأ دائما بين اعتماد برنامج ما وتنفيذه؛ فالإرادة السياسية للقادة، مهما أعيد تأكيدها، لا تكفي لحل تلك الصعوبات. وهذا

وطرحت مبادرات أخرى شتى لمساعدة أفريقيا، إعرابا عن رغبتنا المشتركة في أن نرى هذه القارة تفلت من ربقة تهميشها. وفي سبيل إنجاز هذه المقاصد يتعين ليس فقط التنسيق بين هذه المبادرات تمشيا مع التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا، ولكن أيضا وضع أهداف زمنية مرحلية يجري تحقيقها خطوة خطوة، وقطاعا قطاعا، كما يتعين وضع جدول زمني لتقييم تنفيذ تلك المبادرات بانتظام.

وبالإضافة إلى ذلك يرى وفدي أنه تمشيا مع نتائج مؤتمر طوكيو الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي انعقد في الأسبوع الماضي، تظل مسؤولية تحسين الحالة في أفريقيا من خلال الإدارة الفعالة للنزاعات وإقرار السلام وبناء السلام والقضاء على الفقر، واقعة في المقام الأول على عاتق القارة نفسها. غير أن مساعدة المجتمع الدولي وشركاء التنمية أمر على أعظم جانب من الأهمية.

ولا أزال أعتقد أن أفريقيا ستؤدي نصيبها كما فعلت في الماضي.

أخيرا، يهنئ وفدي الأمين العام على جهوده في تصريف شؤون المنظمة، ويعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلت بهما بوركيينا فاصو بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية ونيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠)، المتخذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية.

السيد كيببي (منظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أقدم للرئيس، بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، أحر تهانئنا القلبية على توليه رئاسة الجمعية العامة.

أتشرف، بتواضع، بالحديث من هذه المنصة عن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. فهو في الواقع شرف عظيم، خصوصا وأني أعقب في مخاطبة الجمعية العامة الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس المجموعة الأفريقية. لقد أشارا، بسداد ووضوح إلى الموضوعات الرئيسية للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وشددنا على النقاط التي يتركز

وينبغي أن أشير أيضا إلى حالات ما بعد الصراع حيث يلزم توفير مناخ صحي لأي عمل يرمي إلى مصالحة حقيقية. وقد أبدت منظمة الوحدة الإفريقية بلا لبس عزمها على مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بإنشاء فريق الشخصيات البارزة الدولي المعني بالتحقيق في الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ في رواندا.

هناك أخيرا المجال الاجتماعي والإنساني الذي أصبح فيه وجود أعداد متزايدة من اللاجئين والمشردين أو المعاد توطيئهم نتيجة صراعات فعلية أو مستترة في أفريقيا يتطلب زيادة تكثيف التعاون وتحسين التنسيق بين المنظمين. واسمحوا لي هنا أن أتوجه بالتهنئة إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم ممن يوجدون في حالات النزاع، الوثيقة S/1998/883 المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، المتعلقة بحماية اللاجئين وحماية العاملين في توصيل المساعدة.

وفي المحيط الاقتصادي لا حاجة للتذكير بأن أفريقيا تظل مهتمة بالبحث عن حلول دائمة لمشاكل النمو الاقتصادي والتنمية. ففي السنوات الأخيرة أبدت البلدان الأفريقية قلقها من خلال الجهود الفردية والمشاركة، وبصفة خاصة عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وبرامج على مستوى القارة مثل خطة عملا لاغوس التي تظل محتفظة بأهميتها بعد ١٧ عاما من إقرارها، والجماعة الاقتصادية الأفريقية المنشأة في عام ١٩٩١، وبرنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٥: إعادة إطلاق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا.

وبموازاة هذه الجهود المضنية أبدى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بحملة مكافحة الفقر وبتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وهنا نرحب بالمبادرات العديدة للمجتمع الدولي في هذا المجال، ومعظمها ولد في هذه الجمعية. وأذكر على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وسلفه برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وهو الآن في مرحلته الثانية.

مع ذلك يعلم الجميع أن هذه الجهود لم تؤت حتى الآن ثمارها التي كانت ترجوها بلدان أفريقية كثيرة.

هو السبب في قرار الأمانتين في اجتماعهما الأخير المعقود في أيار/مايو ١٩٩٨ في أديس أبابا، بأن تعقدوا دورة كل ستة أشهر للمتابعة وإعادة النظر. وأود أن أشيد هنا بالقرار الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بافتتاح مكتب اتصال لدى منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، فذلك يسد ثغرة كانت تعيق المتابعة الفعالة للقرارات التي سبق اتخاذها.

ومن بين مجالات التعاون التي أعتبرها الأكثر إلحاحا، درء الصراعات الذي جعلته منظمة الوحدة الإفريقية منذ عام ١٩٩٢ تحيل أعلى أولوياتها بإنشائها آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها. ولأن للأمم المتحدة حضورا في سائر أنحاء أفريقيا وخصوصا من خلال وكالاتها المتخصصة، فإن لها ميزة كبرى بلا شك فيما يتعلق بجمع المعلومات التي يمكن أن تتبادلها مع منظمة الوحدة الإفريقية التي يمكن حينذاك أن تكون مستعدة للعمل في الوقت المناسب في مناطق الصراع المحتمل. غير أن المنظمة تعرف أن المعلومات ليست سوى أداة، ولكنها أداة لا غنى عنها لاتخاذ القرارات السياسية في الوقت المناسب، تلك القرارات التي تستطيع وحدها أن تمنع الصراعات.

تبقى بعدئذ مسألة صون السلام. ونحن متفقون جميعا على أنه يجب هنا أن يسمح للمنظمات الإقليمية بأداء دور محوري في حالات الصراع. والواقع أن الحلول المرضية لبعض الصراعات الأفريقية يمكن العثور عليها - وقد رأينا أنها تم العثور عليها فعلا - من خلال المبادرات الإقليمية. غير أن هناك صراعات أخرى بلغت من التعقيد درجة تتطلب تدخل الأمم المتحدة لأنها تحتاج إلى موارد بشرية ومادية ومالية هائلة. ولحسن الحظ أن منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة تقفان جنبا إلى جنب وتوائمان جهودهما وتجمعان وسائلهما لإيجاد الحلول للمشاكل حيثما وقعت مثل هذه الأحداث في أفريقيا.

ومن المجالات الأخرى التي لا يمكن للتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة إلا أن يعود بالفائدة على الدول الأفريقية دعم العملية الديمقراطية والمؤسسية لصالح الحكم واحترام حقوق الإنسان وترسيخ أسس ثقافة للسلام. وهنا بذل القادة الأفارقة جهودا كبيرة تستحق التأييد المشترك من مؤسستينا.

مشروع القرار (A/53/L.15)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غيانا ليعرض مشروع القرار A/53/L.15.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/53/L.15، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية"، باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية - أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، هايتي، وبلدي غيانا. ويسعدنا ويشرفنا أن يشاركنا في تقديم مشروع القرار الدول الوارد أسماؤها في الوثيقة، وكذلك البلدان التالية التي طلبت فيما بعد أن تنضم إلى القائمة - الاتحاد الروسي، ألمانيا، إسرائيل، إيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، شيلي، فنلندا، كولومبيا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/275، المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، والوثيقة A/53/275/Add.1 المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويتضمن هذا التقرير مخططا مجملا للطائفة العريضة من الأنشطة التي تنكب عليها حاليا الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية كجزء من تعاونهما الآخذ في التنامي. ودول الجماعة الكاريبية ترى أن التعاون بين هاتين المؤسستين يعود بمنافع جمة على تنميتها. وبناء على ذلك فإنها تتمنى لهذا التعاون أن يتعزز ويتوسع.

وعلى الرغم من أن الجماعة الكاريبية لم تمنح مركز المراقب إلا في عام ١٩٩٤، فإن البلدان الأعضاء في هذه المجموعة من الأمم كانت قد أرست قبل هذا التاريخ علاقات عريقة ومثمرة مع الأمم المتحدة. والواقع أن العديد من دولنا يدين بقدر كبير من حريته واستقلاله لحملة إنهاء الاستعمار التي قادتها المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. واليوم، وبعد ستة عقود تقريبا، لا تزال الدول الكاريبية تعتمد على أحكام ميثاق الأمم المتحدة في حماية سيادتنا وسلامتنا الإقليمية اللتين كسبناهما بشق الأنفس. وبالنسبة لنا، نحن الدول الصغيرة

وتتزايد الخشية من أن تضيق، بفعل عملية العولمة الجارية الآن، التحسينات التي اكتسبت عبر السنين من الإصلاح الاقتصادي والقيود الاجتماعية المختلفة الأنواع. ولقد بذلت البلدان الأفريقية جهدا لإيجاد وتعزيز مناخ موصل إلى التنمية. وحددت بوضوح نصيبها من المسؤولية وتحملته بأقصى ما تستطيع. وأصبح المطلوب استجابة المجتمع الدولي لتحقيق آمال أفريقيا.

وأذكر أن مبدأ التضامن يحتاج إلى إقرار جديد على الساحة العالمية بقصد إيجاد حلول دائمة لمشاكل مديونية أفريقيا الخارجية - التي تظل رغم كل المبادرات السخية المستحقة للشناء - من القضايا الشائكة والأليمة؛ كما يحتاج إلى حل لمسألة زيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ وإيجاد سبيل لتعزيز القدرات التنافسية للبلدان الأفريقية لتمكينها من الاستفادة من الاتفاقات المبرمة في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

إن فكرة وجود عالم يعمل على مستويين ويسير بسرعتين، كما هو الحال الآن، فكرة غير مقبولة أخلاقيا، ولا يمكن تحملها إنسانيا. فالوضع العالمي الحالي، فيما يبدو سابق لتفكير الإنسان. وقد أصبحنا إذن بحاجة إلى أن نبتكر لإنسان الألفية القادمة عقلية تناسب "القرية العالمية". وليس في هذا المصطلح أي نوع من الذراية. فبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نتجنب في المستقبل الكوارث التي لطخت النصف الأول من القرن بالدماء، والتوترات المستمرة التي طبعت بصماتها على النصف الثاني.

والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على وعي تام بأبعاد هذه التحديات الجديدة، ويسعدني أن أقول هنا إنهما تعملان معا لإمداد الناس والمؤسسات للحياة الفاضلة في "قرية" القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن هناك مشروع قرار بشأن هذا البند سيقدّم للأمانة العامة في موعد لاحق.

البند ٢٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

تقرير الأمين العام (A/53/275 و Add.1)

وعلى هذا الأساس، قام الطرفان باستكشاف وتحديد المجالات التي سيباشران فيها تعاونهما في المستقبل.

ويرحب مشروع القرار في المنطوق، بقيام الأمين العام بعقد الاجتماع الثالث بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، مع اعتراف عقد اجتماع متابعة في وقت لاحق من هذه السنة. ونرى أن مشاركة الجماعة الكاريبية في هذه العملية الاستشارية توضح أنه، بموجب أحكام الفصل الثامن من الميثاق، يستطيع كل ترتيب إقليمي، مهما كان صغيراً، أن يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال ممارسة الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الناحية العملية، ضمت بلدان الجماعة الكاريبية جهودها إلى جهود الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لإعادة ودعم الحكم الديمقراطي في دولة هايتي الشقيقة، وقامت بصورة أعم، بدعم العملية الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة.

وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كانت الأمم المتحدة عاملاً حافزاً هاماً للأنشطة الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي. وقد تمكنا بمساعدة حكومات صديقة، مثل إيطاليا، من الاضطلاع بالبرامج اللازمة في ميادين الطاقة والتدريب لتعزيز قدرة الإدارة العامة في المنطقة كلها. وتعمل الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ومؤسسات إقليمية أخرى، بصورة نشطة لضمان التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، وخاصة برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويحث مشروع القرار، بشكل محدد، الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجماعة الكاريبية من أجل المبادرة بعمليات التبادل والبرامج مع الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها واستمرار ذلك وزيادته. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لنا كدول أعضاء مسائل التنمية المستدامة والاتجار بالمخدرات وحماية البيئة والتعليم والتدريب، والتأهب للكوارث الوطنية، وبصورة عامة، تعزيز اقتصاداتنا الضعيفة والهاشة لمواجهة التحديات الناشئة عن ظاهرة العولمة وعن التحرر السريع للاقتصاد العالمي. ولذلك يجب أن يستهدف التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والجماعة

التي تعيش في عالم انعدم فيه اليقين، تمثل الأمم المتحدة درعاً وترساً ضد الأخطار التي تهدد سلامنا وأمننا.

ومما له نفس القدر من الأهمية أن الأمم المتحدة ظلت على مر السنين نشطة وفعالة في توفير المساعدة لتعزيز تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، لعله يكون بوسعنا أن نأمل في أن نعيش، كما جاء في كلمات الميثاق، "في جو من الحرية أفسح". وشبكتها الواسعة من الوكالات المتخصصة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وغيرها الكثير، ساعدتنا كثيراً على تحسين نوعية حياة شعوبنا. لذا، نود أن نعترف تماماً بالدور الذي كانت ولا تزال تضطلع به المنظومة بأسرها، وبخاصة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في النهوض برافاهنا، كما نود أن نعرب عن تقديرنا لهذا الدور.

في ضوء هذا التقليد الراسخ من التعاون الوثيق، لا عجب في أن ترغب جماعتنا الكاريبية في تعزيز علاقاتها مع الأمم المتحدة. وتمشياً مع هذه الرغبة، أضفت الجماعة الكاريبية الصفة الرسمية على مركزها المراقب في عام ١٩٩٦، وأرست لنفسها، منذ ذلك الحين، تواجداً في المقر في نيويورك. ونشأ بين المنظمتين تفاعل متزايد من خلال تبادل المعلومات وعقد مشاورات دورية. وبين الحين والحين يجتمع الأمينان العامان للمنظمتين لاستعراض التعاون بينهما وتعزيزه. وبكل المقاييس، كانت التجربة إيجابية ومجزية بمعنى الكلمة، بالنسبة لجميع المعنيين.

ووفقاً لذلك، يسعى مشروع القرار المقدم هذا العام للنظر فيه، إلى إبراز المنجزات التي تحققت على مدى السنتين الماضيتين، وتطوير تعاون أكبر بين الهيئتين في المستقبل. وهكذا، يشار في فقرات المنطوق إلى الاجتماع العام الأول الذي انعقد هنا في الأمم المتحدة في ٢٧ و ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧، بين ممثلي الجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها من ناحية، وممثلي منظومة الأمم المتحدة من ناحية أخرى. وقد ساعد هذا الاجتماع على تأكيد الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون السياسية والإنسانية.

لقد تزايد تبادل المعلومات بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، بصورة خاصة، فيما يتعلق بقضايا منع المنازعات، والحكم والديمقراطية والمجتمع المدني والقضاء على الفقر. واستمرت الجهود المشتركة لتشجيع حماية البيئة وتعزيز الاستجابة للكوارث وإدارتها والتأهب لها. وجرت زيادة تعزيز التنسيق والتعاون في سياق خطة عمل بربادوس لمكافحة المخدرات لعام ١٩٩٦. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لهذه التطورات.

وقد احتفلت الجماعة الكاريبية، في العام الحالي، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها. ويتقدم الاتحاد الأوروبي بالتهنئة للجماعة الكاريبية لما حققت من إنجازات في عملية التكامل الإقليمي، التي يؤديها الاتحاد الأوروبي بنشاط منذ عام ١٩٩٢، ذلك إننا نعتبرها عنصرا هاما في تعاوننا مع الدول الكاريبية. فقد لاحظنا، في السنوات القليلة الماضية، وجود صوت كاريبي أقوى في المحافل الدولية فضلا عن تقدم في التشجيع المشترك للصادرات ونمو في جاذبية الاستثمارات من خلال مصرف التنمية الكاريبي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بالتقدم المحرز في إنشاء سوق موحدة واقتصاد موحد للجماعة الكاريبية، ومواصلة التطور في آلية التفاوض الإقليمية للجماعة الكاريبية كما أكده من جديد رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في اجتماعهم التاسع عشر المعقود في سانت لوسيا، في الصيف الماضي.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر إقامة علاقات أوثق داخل الجماعة الكاريبية مع جمهورية هايتي وبين الجماعة الكاريبية والجمهورية الدومينيكية وكذلك مع كوبا بوصفها عضوا في رابطة الدول الكاريبية، باعتبارها تطورات إيجابية.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، وقع المحفل الكاريبي واللجنة الأوروبية البرنامج الإرشادي الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في إطار البروتوكول المالي الثاني لاتفاقية لومي الرابعة، وهو يوفر موارد كبيرة إضافية للمشاركة الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت موارد كبيرة للمساعدة في تمويل مجموعة واسعة النطاق من المشاريع دعما لخطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٦ بشأن التعاون والتنسيق في مجال مكافحة المخدرات. ويواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور أكبر مقدمي منح المعونة إلى المنطقة.

الكاريبية توعية المجتمع الدولي بما تعانیه الاقتصادات الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وفي العالم من ضعف خاص أمام تقلبات التجارة العالمية ودورات الكوارث الطبيعية الثابتة. ويوفر اجتماع المانحين المقرر عقده في شهر شباط/فبراير من العام المقبل فرصة طيبة لتقديم الدعم لبرنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومجمل القول، إن مشروع القرار المطروح أمامنا، هو مجرد إشارة، لا أكثر، إلى الأطراف المتعاونة - وهي الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية - تبين أفضل الطرق للاستفادة من العلاقة القائمة بينهما. وتأمل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، صادقة، أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع، بتوافق الآراء، وكذلك أن يلقي تنفيذه دعما إيجابيا وعمليا من منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

إن العام المقبل سيكون عاما حاسما بالنسبة لمستقبل بلدان منطقة البحر الكاريبي. وسوف نحتاج إلى تقييم ما استطعنا أن نحققه - ومما لا يقل عن ذلك أهمية، تقييم ما لم نتحقق من تحقيقه - من حيث العمل على تنفيذ خطة التنمية. ولذلك، فعندما تعقد الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية اجتماعهما الثاني في شباط/فبراير ١٩٩٩، سوف ننظر إلى كيف تستطيع المؤسسات مواصلة تنسيق ومضاعفة جهودهما لمساعدتنا نحن الحكومات الأعضاء في وضع شعوبنا على طريق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطيد.

السيد ماخر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - وقبرص البلد المنتسب، والنرويج، البلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية، بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية، إلى هذا البيان.

لقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما، باهتمام بالغ، بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ونرحب بتكثيف التعاون والتفاعل بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة في نطاق واسع من المجالات، يشمل المسائل السياسية، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة، ومراقبة المخدرات، والتعليم والعلوم، والاقتصاد، والتجارة والتكامل، والقانون الدولي، وأخيرا وليس آخرا، وسائط الإعلام وشؤون الإعلام.

والتعاون الاقتصادي. وفي هذا الصدد، سواصل تعليق أهمية خاصة على الجماعة الكاريبية وصلاتها الوثيقة للغاية بالأمم المتحدة وتفاعلها معها.

ولهذا، يقدم أعضاء الاتحاد الأوروبي مشروع القرار المعروض علينا، الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيدة أغويار (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بوصفي رئيسة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يتسم تاريخ منطقة البحر الكاريبي بالبقاء من خلال مقاومة مختلف أشكال المحن وبالاستعداد لمواجهة الحالات الصعبة. ولهذا شاع المفهوم بأن منطقة البحر الكاريبي مسرح للعمليات تتصارع فيه الدول لتقهر الأراضي وتفتح الأسواق، وبأنها أيضا منطقة تجعل فيها قوى الطبيعة الرهيبية آثارها محسوسة باطراد عنيد ومنتظم - وهذا كله أصبح جزءا من تاريخنا أيضا.

والأحداث العالمية في السنوات العشرين الماضية كانت مفيدة جدا لتوقعات التعاون والتنمية في منطقة البحر الكاريبي. وأسفرت هذه الأحداث كذلك عن تغييرات أساسية في مجالات السياسية، والاقتصاد، والعلاقات التجارية، وفي المنظمات الدولية نفسها. ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بوصفها جزءا من المجتمع العالمي، شعرت بتأثير هذه الأحداث، وكيفت الطرائق التي تنظم بها علاقاتها الداخلية والخارجية وفقا للظروف السائدة في هذا العصر الجديد.

وهناك أسباب أكثر من كافية تجعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ترحب بمشروع القرار A/53/L.15 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية" وتؤيده. ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تفهم أن التعليمات الصادرة عن الجمعية العامة، مثلها مثل التعليمات الواردة في القرار A/51/16 المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تسهم في زيادة تبادل المعلومات، والتعاون، والمساعدة التقنية بين المجتمع الدولي للأمم والجماعة الكاريبية (كاريكوم).

وإحدى الأولويات التي تتشاطرها بلدان منطقة البحر الكاريبي بذل الجهد لتوطيد التدابير الوطنية لمواجهة ولتطوير مستقبل جديد تحدده عملية نمو

ونظرا لأن اتفاقية لومي ينتهي أجلها في عام ٢٠٠٠، بدأ الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في الجماعة الكاريبية النظر في عناصر لاتفاقات تعاون جديدة. وفي عملية ما بعد اتفاق لومي، سيبقى تقديم الدعم إلى مبادرات التكامل الإقليمية وتعزيز المنظمات الإقليمية من أولويات الاتحاد الأوروبي. ومن الجانب الاقتصادي، يعتبر التنوع واقتصادات الحجم وتحسين شروط التنافس من العوامل التي قد تعزز النمو الاقتصادي والتنمية.

وندرک أنه، لدى التفاعل مع التحديات الاقتصادية الجديدة، قد تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية مشاكل محددة بسبب نقص الهياكل الأساسية المناسبة وصغر الأسواق المحلية والبعد جغرافيا عن الجيران والأسواق الدولية، مما يشكل قيود على النمو الاقتصادي. والدول الجزرية الصغيرة النامية تتعرض بصورة خاصة للصدمات الاقتصادية الخارجية وتواجه التهميش في اقتصاد عالمي يأخذ بالعلومة بصورة متزايدة. وهي أيضا ضعيفة بصورة خاصة أمام الآثار المعاكسة لتغيير المناخ العالمي وبالتالي، فهي بحاجة إلى مساعدة للتكيف لهذه التغييرات. إن ما يبدو من تزايد قوة العواصف المدارية، مثل إعصار جورج الأخير، ونتائج ظاهرة "النينيو" قد أدت إلى خسائر هائلة في الأرواح بل ترتبت عليها أيضا أضرار كبيرة للموارد البيئية والاقتصادية والمستوطنات البشرية خلال العقد الماضي. واعترافا بهذه الحالة المحددة، وافق المجتمع الدولي، في عام ١٩٩٤، في بربادوس، على برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة لتلك البلدان. ونحن نتطلع إلى تقييم كامل لهذا البرنامج في عام ١٩٩٩، ينتهي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بمواصلة توفير المساعدة المالية والتقنية لدعم جهود الجماعة الكاريبية في سبيل التعامل مع التحديات المختلفة. وقد خصصت الجماعة الأوروبية مبلغا يزيد عن بليون من وحدات النقد الأوروبية كمعونة مقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وذلك بالإضافة إلى المساهمات الثنائية، في إطار اتفاقية لومي.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة تطوير وتدعيم علاقته ببلدان منطقة البحر الكاريبي. وفي السنوات القادمة، سنعمل معا لتطوير شراكة جديدة من خلال التقدم النوعي في الحوار السياسي والعلاقات الاقتصادية

كفالة التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات. ومن أمثلة تبادل التعاون الإقليمي المشترك الذي أشرت إليه قبل الاشتراك النشط للجماعة الكاريبية في الاجتماع الإقليمي الثاني المعني بالتنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي الذي عقد في سانتو دومينغو في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وأخيراً، نود أن نذكر تعاون المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في شكل دراسات قدمت بوصفها أوراق بحث أثناء الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الدائمة لخبراء الإحصاء بمنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانت لوسيا من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عن قياس العمل بلا أجر لإدراجه في الحسابات الوطنية الكاريبية.

هكذا رأينا أن علاقات التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية تتغير سياسياً واقتصادياً. ومنطقة البحر الكاريبي تعي الحاجة إلى الانتفاع بالقدرات الخلاقة لبنيتها الداخلية لإحداث تغييرات تقود منطقة البحر الكاريبي على طريق جديد للتقدم والرفاه الاقتصاديين، مما يمكنها من كفالة ديمقراطية يعول عليها في بلدانها.

لكن منطقة البحر الكاريبي لا يمكنها أن تضطلع بذلك وحدها. ولهذا أعتنم هذه الفرصة، بوصفي رئيسة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لأدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد مشروع القرار (A/53/L.15)، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية"، بتوافق الآراء.

الآنسة ديوراوت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يعلن تأييده للبيان الذي ألقاه من قبل ممثل غيانا الدائم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فيما يختص بالبند ٢٣ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية".

وتشعر جامايكا بسعادة خاصة لأن العلاقات بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة - وهي علاقات تعزز بها دول الجماعة اعترافاً شديداً - اكتسبت طابعاً رسمياً أوضح منذ آخر نظر للجمعية العامة في هذا البند في دورتها الحادية والخمسين.

اقتصادي على أساس مستدام يكفل تحسين نوعية الحياة وصيانة الموارد الطبيعية، لا سيما موارد بحرنا (Mare Nostrum). البحر الكاريبي.

وتقرر الأمين العام للأمم المتحدة (A/53/275) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ يعطينا سرداً لاتفاق التعاون الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجماعة الكاريبية بمناسبة الاجتماع العام الأول بين ممثلي الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧، وهذا النوع من الاتفاق يوضح أنه يمكن أن تكون هناك مجالات جديدة للتعاون نعتقد أنها يجب استكشافها وتطويرها بمنهجية واستفاضة أكبر.

وبفضل التوقيع على هذه الاتفاقات، أمكن تطوير تبادل للتعاون والمساعدة التقنية بين الأمم المتحدة وبلدان الجماعة الكاريبية، بالرغم من القيود الموجودة فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن ألقى الضوء على بعض برامج تبادل التعاون هذه. أولاً، التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الكاريبية يؤكد على القضاء على الفقر بتقديم المساعدة إلى حكومات منطقة البحر الكاريبي في مساعيها لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال القضاء على الفقر. فضلاً عن ذلك، ونظراً لتعرض المنطقة للكوارث الطبيعية، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنظمات، تقديم الدعم لوكالة الاستجابة الطارئة للكوارث في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحدى الجهات بإجراء دراسة عن موضوع الحكم الرشيد والقضوية تهدف إلى حفز المناقشة وتعزيز الحوار من منظور كاريبي بشأن نطاق عريض من المسائل المتعلقة بالحكم الرشيد.

كذلك وضع ترتيب رسمي لتقديم المساعدة والدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأمانة الجماعة الكاريبية للتخصيص لمحفل البحر الكاريبي وعقدته في ترينداد وتوباغو، من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بوصفه جزءاً من الاحتفال بعام المحيطات.

وهناك تعاون مدعم بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والجماعة الكاريبية بهدف

التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بربادوس في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧. وتتطلع جامايكا ومعها بقية دول الجماعة الكاريبية إلى استمرار الدعم لبرنامج عمل بربادوس ولمتابعة المؤتمرات العالمية الأخرى.

كما أود الإشارة إلى الأهمية التي يوليها وفدي للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا سيما برنامجها المتعلق بالبحار الإقليمية، ومع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فضلا عن المنظمات الأخرى العاملة في مجالات التأهب للكوارث والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية.

والتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والجماعة الكاريبية بشأن المبادرات الإقليمية لمكافحة المخدرات مجال آخر من مجالات التعاون المفيد. وهذا البرنامج كان قوة فاعلة هامة في إعداد خطة عمل بربادوس لتنسيق مكافحة المخدرات والتعاون بشأنها في منطقة البحر الكاريبي. وتضطلع آلية التنسيق الكاريبية في مجال مكافحة المخدرات ببرنامج فعال جدا بالتعاون مع مؤسسات الجماعة الكاريبية والحكومات الأعضاء في الجماعة. وتود جامايكا أن تعرب عن خالص تقديرها للدعم الجليل المقدم للمبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى مكافحة المخدرات وهو الدعم الذي لا نزال نتلقاه بفضل هذا التعاون.

ويتمثل مجال هام آخر من مجالات التعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة في المساعدة المقدمة لإنشاء سوق وحيدة واقتصاد وحيد لتلك الجماعة. وبالإضافة إلى تصميم الإطار القانوني وتيسير العملية التشاورية، كانت المساعدة التقنية المقدمة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التفاوض التقني مفيدة كل الفائدة. وتتطلع جامايكا إلى استمرار الدعم في هذا المجال بينما تسعى بلدان منطقة البحر الكاريبي إلى تعميق التكامل دون الإقليمي وتستعد للاشتراك في عمليات التكامل الإقليمية الأوسع نطاقا.

وإذا تطلعنا إلى المستقبل، وجدنا أن أحد المجالات الهامة التي تشدد عليها الجماعة الكاريبية بقوة لتحقيق التنمية المستدامة، هو مجال بناء القدرات. لذلك نأمل أن يسفر مشروع الأمم المتحدة المتعلق بتقديم المساعدة إلى نظم الإدارة العامة على صعيد الحكم المركزي والحكم

ونحن نرحب بتوقيع اتفاق التعاون بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجماعة الكاريبية في أيار/مايو ١٩٩٧. ونأمل أن يسفر ذلك عن تعاون أكثر انتظاما بين المنظميتين. ونشاط الأمين العام للأمم المتحدة رأيه بأن هذا الحدث الهام بشر بعهد جديد من الشراكة، عهد من المتوقع أن يكون أكثر إثمارا وأن يكتسب مغزى أوضح.

ولذلك نرحب جامايكا بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقتين A/53/275 و Add.1، الذي يورد سردا للأنشطة العديدة المضطلع بها على مدى السنتين الماضيتين ويشير أيضا إلى المجالات التي يكون فيها التعاون المستمر أكثر فائدة. ونلاحظ مع الارتياح تنوع هيئات الأمم المتحدة المشاركة في نشاط التعاون مع الجماعة الكاريبية، ونؤيد كل التأييد برامج العمل الجارية.

وأود أن أبرز بعض البرامج المذكورة في التقرير والتي توليها جامايكا أهمية شديدة.

لقد كان التعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمرا شديد الأهمية. وبصرف النظر عن المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بطائفة من المشاريع على الصعيد دون الإقليمي، ويعمل في ذلك إلى جانب مؤسسات كاريبية مثل مركز البيئة والتنمية التابع لجامعة جزر الهند الغربية ورابطة الحفاظ الكاريبية. ومن أهم المشاريع القيّمة دليل الخبراء المعنيين بالدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية المنشأة داخل برنامج القرن الـ ٢١، للقدرات الكاريبية الإقليمية. وأدى إنشاء شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تعزيز الاتصالات فعلا فيما بين المجتمعات الجزرية على الصعيد العالمي بشأن القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة.

كما يواصل مكتب بورت أوف سبين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم مساهمات هامة بمشاورته الجماعة الكاريبية مسؤوليات الأمانة المؤقتة لتنفيذ برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا دون الإقليمية. ويجدر الاعتراف بوجه خاص بالدعم التقني الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الاجتماع الوزاري الكاريبي المعني بمتابعة العمل لتحقيق

الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تمثل مركز الاتصال المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وضعها لقائمة بمراكز الاتصال التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي يسهل قيام تعاون عملي مع الجماعة الكاريبية يتسم بتناسب المردود مع الكلفة.

في غضون السنتين المستعرضتين كان من أهم التطورات الملحوظة توقيع اتفاق التعاون بين المنظمتين في الاجتماع العام الأول بين ممثلي الجماعة الكاريبية والهيئات المنتسبة لها ومنظومة الأمم المتحدة المعقود في أيار/مايو ١٩٩٧.

إننا نرحب بهذا التطور، حيث أنه يرسي الأسس لزيادة تعزيز التعاون القائم بالفعل بين المنظمتين، ويستهل تنوع التعاون في مختلف المجالات، مثل السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن يعقد الاجتماع العام الثاني بين الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ في المنطقة الكاريبية بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ المجالات المتفق عليها ولمناقشة تدابير إضافية لتكثيف التعاون بين المنظمتين.

عندما نتعظ بعبر تاريخنا، نرى أن السلم والاستقرار عنصران أساسيان في تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي يشيد وفدي بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل المزيد من التفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الكاريبية، في ميدان منع الصراع. ونأمل أن يستمر دعم هذه الجهود وتوسيعها عن طريق اجتماعات المتابعة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات المنظمات الإقليمية في مجال الإنذار المبكر ومنع الصراع.

مع دنونا من القرن الحادي والعشرين يجد العالم نفسه وقد أوشك أن يصبح قرية عالمية واحدة. ورغم أن المسافة بعيدة جغرافيا بين جمهورية كوريا ومنطقة البحر الكاريبي، فقد صيغت علاقات تعاونية ووسعت بين الطرفين. وقد أولينا اهتماما كبيرا لمصالح البلدان الجزرية الصغيرة، وبلدان منطقة البحر الكاريبي بصفة خاصة، في مساعيها الدؤوبة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المحلي عن زيادة الكفاءة والفعالية في القطاع العام في شتى أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

لقد قرر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، في مؤتمرهم الثاني عشر المعقود في مونتيفو باي في عام ١٩٩٧، أن يكفلوا عن طريق نظمنا التعليمية تعزيز نماء كل شخص دون النظر إلى نوع جنسه؛ واستحداث ثقافة تنظيم المشاريع؛ واعتماد البحث والتطوير أسلوبا للحياة ووسيلة لتحسين التعليم؛ وزيادة روح التنافس في الصناعات التي تستند إليها اقتصاداتنا. وهذا الالتزام يشكل محور استراتيجيتنا الهادفة إلى تربية مواطنين مبدعين منتجين على مستوى القرن الحادي والعشرين.

نود هنا أن نردد كلمات الأمين العام كوفي عنان عندما تكلم أمام جامعة جزر الهند الغربية في كينغستون بجامايكا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، عندما أكد:

"أن التعليم لا يثري الثقافة فحسب؛ بل إنه الشرط الأول لتحقيق الحرية والديمقراطية والتنمية المستدامة".

ونحن في منطقة البحر الكاريبي نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تساند طموحاتنا في هذا الصدد.

وتعرب جامايكا عن ارتياحها للتقدم المحرز في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ولذلك شاركنا في تقديم مشروع القرار A/53/L.15 ونزكيه لدى هذه الجمعية كي تعتمده بتوافق الآراء.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقرير الشامل الذي قدمه عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، والوارد في الوثيقتين Add.1 و A/53/275.

نلاحظ مع الارتياح أنه جرى على مدى السنتين الماضيتين، الاضطلاع بطائفة كبيرة من الأنشطة لتعزيز التعاون بين الجماعة الكاريبية ومختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، نقدر لإدارة

المكانة التي تحتلها منطقتنا الصغيرة، منطقة الدول الكاريبية، في صفوف المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن انشغالنا وأملنا بأن تحظى البلدان التي تضررت بمرور إعصار متش بالقدر نفسه من الدعم الذي يمكنها من التعامل السريع مع عواقب تلك الكارثة.

كذلك أود أن أعرب عن مدى الانزعاج الذي تحس به الجماعة إزاء الأعمال الهوجاء الفظيعة التي حدثت في كوسوفو. وستظل الجماعة ترصد الحالة هناك وتدعم جهود المجتمع الدولي الرامية لإحلال السلام في تلك المنطقة. ومن حسن الحظ أن آخر الأنباء القادمة من كوسوفو يعطي بريقا من الأمل.

في الوقت نفسه ترغب الجماعة في الإعراب عن ثقتها بأن الاتفاق المبرم أخيرا بين إسرائيل والفلسطينيين سيظل صكا ملزما. ونحن في الجماعة الكاريبية سعيينا دائما، كدول منفردة وكمجموعة على حد سواء، إلى الإسهام في السلام والاستقرار العالميين دعما للأمم المتحدة وبالتعاون معها.

قبل عامين اعتمد في هذا المحفل قرار مماثل للقرار الذي ينظر فيه الآن. وقد رحبت الجماعة الكاريبية بالدعم الذي حظي به حينئذ ذلك القرار، وتطلع الآن قدما إلى حصول مشروع قرار اليوم على الدعم.

إن دول جماعتنا تعتمد اعتمادا كبيرا على المنظومات والقواعد المتعددة الأطراف. ونتوقع لتلك القواعد أن تراعي المستويات المختلفة للتنمية في الدول ذات السيادة التي تشكل المجتمع الدولي. وما من سباق دولي يتبارى فيه الهواة مع المحترفين؛ وليس هناك منافسة دولية يتنافس فيها أصحاب الأوزان الخفيفة مع أصحاب الأوزان الثقيلة. فالاختلافات يعترف بها والتسهيلات تقدم. وعندما يتكلم ممثلو البلدان عن تساوي قواعد اللعبة، علينا أن نتأكد من أن قواعد اللعبة متساوية حقا.

وبالتالي تدعو الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أن يقر بالحاجة الماسة إلى أن يكون في مقدور دول منطقة البحر الكاريبي الصغيرة الضعيفة الاستمرار في الاستفادة بلا قيود من أحكام نظام الاتحاد الأوروبي للموز. لقد بذل شركاؤنا الأوروبيون أقصى الجهود للامتثال لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن تحديات جديدة تنذر بالخطر. إن الجماعة الكاريبية تدعو بصفة خاصة

وفي هذا السياق تبذل جمهورية كوريا جهودا مطردة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع بلدان منطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار وزيادة التبادل، بما في ذلك المساعدة التقنية. كذلك شاركنا بفعالية في جهود المجتمع الدولي لتعزيز العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، لا سيما عن طريق المشاركة في الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل برنامج للشرطة في هايتي. ورغم المهمة الهائلة المتمثلة في التغلب على الأزمة المالية الحالية، ستواصل جمهورية كوريا تقديم مساهمات نشطة لجهود بلدان الجماعة الكاريبية في مجال تعزيز السلم والازدهار بتشاطر خبرتنا معها في مجال التنمية الديمقراطية والاقتصادية.

إن القرن الحادي والعشرين سيشهد عالما أكثر استقلالا نتيجة للتطور السريع للتكنولوجيا والعولمة. وسينتشر التكامل والتعاون الإقليميان ليتجاوزا حدود الدول. وفي هذا السياق، أرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية، ينبغي أن يعزز ويكشف أكثر في السنوات المقبلة.

وتمشيا مع أهداف الأمم المتحدة، يمكن لهاتين الهيئتين أن تستغلا تجربتهما وخبرتهما الواسعتين في مهمة تعزيز السلم والأمن، والتنمية المستدامة، والعلاقات الودية بين الدول في المنطقة عن طريق التعاون والتنسيق بين عناصر قوتيهما. وجمهورية كوريا، التي تتمتع بصداقة طويلة مع العديد من بلدان الجماعة الكاريبية، ستواصل بدورها دعم جهود الجماعة لبلوغ تلك الغاية.

في الختام تؤيد جمهورية كوريا بقوة مشروع القرار A/53/L.15، بوصفها من المشاركين في تقديمه، وترجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٨ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أعطي الكلمة للمراقب عن الجماعة الكاريبية.

السيد مار فيل (الجماعة الكاريبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجماعة الكاريبية، أن أعرب عن الشكر لوكالات الأمم المتحدة وللبلدان التي ساعدت بلدان المنطقة التي تعرضت للضرر الأشد بمرور إعصار جورج. إن مساعدتها قوبلت بتقدير عميق وأثبتت لنا، نحن أبناء المنطقة مرة أخرى مدى الصداقة التي تكنها لنا، وعلو

فيما بين بلداننا، بشأن مسائل تؤثر في منطقتنا، بما في ذلك العملية الديمقراطية.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، وافق رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على قبول الطلب الذي تقدمت جمهورية هايتي للانضمام إلى عضوية الجماعة الكاريبية. والجماعة الكاريبية، إذ لا تزال قلقة من استمرار المأزق السياسي في ذلك البلد فيما يتعلق بانتخاب رئيس للوزراء، تواصل الاجتماع مع هايتي على المستوى التقني بغية حل مسألة متطلبات وشروط عضوية هايتي. والجماعة الموسعة ستظل تتطلب المساعدة من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في متابعة أنشطتها الإنمائية.

ومن هذه الأنشطة التي تتصف بالأهمية إنشاء سوق واحدة واقتصاد واحد للجماعة الكاريبية. والعمل جار بسرعة لكفالة أن تصبح السوق الواحدة حقيقة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد تم التوقيع على أربعة من البروتوكولات التسعة التي تسمح بهذا التحول الكبير للجماعة الكاريبية ودخلت حيز النفاذ بصورة مؤقتة. ونود مرة أخرى أن نشكر بخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى المساعدة التي يقدمها في هذه العملية الهامة. وهي تعتزم أن تحقق في الداخل اقتصادات كبيرة عن طريق إنشاء حيز اقتصادي واحد، بدلا من وجود عدة اقتصادات صغيرة. والسوق الواحدة لن تعزز السوق المنغلقة، بل سواقا تتناسب جيدا مع الاستثمار والتجارة.

وبغية الاستفادة من الفرص التي ستيحها هذا الأمر، ستطلع الجماعة الكاريبية إلى الأمم المتحدة وبلدان المجتمع الدولي بغية تعزيز تنمية مواردها البشرية، ولا سيما في ميادين تتيح لها أن تصبح أكثر تنافسية في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

وفي هذا السياق، تتطلع الجماعة الكاريبية إلى مشاركتها عام ١٩٩٩ في المؤتمر الاستعراضي للدول الجزرية الصغيرة النامية. فلقد طورنا بالفعل عملياتنا التحضيرية، ومنتظر بشوق المناقشات التي ستجري في ذلك الاجتماع.

إن جماعتنا تواجه في هذا الوقت عدة تحديات. ونحن نعلم من خبرتنا أن بوسعنا أن نعتمد على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دعما للتصدي لهذه التحديات والاستفادة منها.

أصدقاءها المقربين في هذا المجتمع الدولي، من أية قارة كانوا، لمؤازرتها في هذه المسألة.

وثمة مسألة أخرى تبعث على قلق الجماعة الكاريبية وتحظى من أجلها بقدر كبير من الدعم من وكالات الأمم المتحدة ومن دول ومجموعات دول في المنظمة، هي مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة. ولا تزال الجماعة الكاريبية مسرورة بمستوى التعاون والدعم اللذين تلقاهما في هذا المجال، ولكنها في الوقت نفسه تدعو إلى بذل جهود أكبر في برامج لخفض الطلب على المخدرات.

والجماعة الكاريبية، بوصفها جماعة مكرسة لجعل البحر الكاريبي بحرا معترفا به دوليا كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، تتطلع إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لها في تطوير هذا المفهوم واعتماده في جلسة مقبلة للجمعية العامة.

وثمة عدد من المسائل الهامة التي تواجه الجماعة الكاريبية، وحلها قد ترقى بطرائق عديدة إلى إعادة تعريف الجماعة نفسها وطريقة تصريف شؤونها. وهذه تتضمن مبادرة الجماعة الكاريبية بالمساعدة على حل الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات التي أجريت في غيانا في كانون الأول/ديسمبر. وهذه العملية المستمرة التي تواصل الاستفادة من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجلت تطورا جديدا على يد الجماعة الكاريبية فيما تواصل دعم الديمقراطية في نصف الكرة وتشجيع منع الصراعات. وثمة مساعدة مشابهة وفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسانت كيتس ونيفس، حيث طرح مواطنو ذلك البلد مسائل تتعلق بانفصال نيفس عن اتحاد سانت كيتس ونيفس.

وهذه المسائل، أي آفة الاتجار بالمخدرات وأمثلة أخرى من المشاكل من هذا القبيل في المنطقة، تدل على أن المنطقة لا يسعها ويجب ألا يسعها أن تكون راضية عن مسألة الديمقراطية، بل يجب أن تسعى بنشاط إلى تعزيز الإجراءات الديمقراطية التي جعلتنا نشعر بالاعتزاز لسنوات عديدة. وميثاق المجتمع المدني في الجماعة الكاريبية الذي اعتمد على نطاق الجماعة، يوفر الوسائل المعيارية للحكومات والشعوب التي تحكمها في الجماعة الكاريبية. ويتعين تعزيز جمعية برلمانيي الجماعة الكاريبية لإتاحة إجراء المزيد من المناقشات

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي
أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار
A/53/L.15؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.15 (القرار ١٧/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي
أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في
البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.

وبتأييد مشروع القرار، تتعهد الجماعة الكاريبية
بمواصلة دعم مرامي الأمم المتحدة وأهدافها، ولا سيما في
السياق الإقليمي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت
الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.15.

أود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار،
أصبحت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مقدمة
له.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد مصطفى (رئيس فرع خدمة الجمعية العامة)
(ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه
إذا اعتمدت الجمعية مشروع القرار A/53/L.15، فلن
تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.